الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأربعاء
21 جمادى الآخر 1437
30 مارس 2016
العدد 814

12 - 14
9 لجان مؤقتة عقدت اجتماعاتها في فبراير وبحثت المواضيع المدرجة

15
عزام الصباح: المرأة الكويتية رائدة في الأعمال التجارية

16
العيسى: منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في مواجهة المشكلات المجتمعية

أقر قانونا يقضي بألا تزيد أرباح شركات العمالة المنزلية على 10 % من تكلفة الاستقدام

المجلس يرفض اعتذار دشتي عن عدم حضور الجلسات ويرفع حصانته النيابية

مجلس الأمة يصوت على طلب اعتذار دشتي عن حضور الجلسات

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على رفع الحصانة النيابية عن النائب عبد الحميد دشتي لإعلانه بالحكم الجنائي الغيابي الصادر ضده بمملكة البحرين.

ورفض المجلس طلب قبول الاعتذار المقدم من العضو دشتي عن عدم حضور جلسات المجلس وجاءت نتيجة تصويت المجلس على طلب قبول عذره بموافقة خمسة أعضاء من أصل 45 عضوا رفضوا الطلب وعليه رفض المجلس قبول العذر.

كما وافق المجلس على الاقتراح بقانون بتعديل القانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية في المداولتين الأولى والثانية وأحاله إلى الحكومة ونص تقرير اللجنة المالية حول هذا الاقتراح على أنه من الضرورة تعديل نص المادة الأولى بحيث يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة النص التالي: تنشأ شركة مساهمة مقفلة شريطة عدم تقاضي أرباح تزيد على 10 في المئة من التكلفة الإجمالية لاستقدام العامل المنزلي تتولى استقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

تفاصيل (ص03 - 08)

الصالح: الحد من تعيين الوافدين في الوظائف الإدارية

أكد وزير المالية أنس الصالح اتخاذ ديوان الخدمة المدنية اجراءاته في زيادة نسبة التكويت في مختلف الوظائف الحكومية والحد من التعيين الجديد للوافدين في بعض الوظائف الادارية لافتا الى ان استعانة العديد من الوزارات بالمستشارين والخبراء في بعض التخصصات تتم وفق قانون الخدمة المدنية.

الجسار: العدادات الذكية مع الميزانية الجديدة

أكد وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار ان مناقصة العدادات الذكية لمعدلات استهلاك الكهرباء سيتم طرحها مع الميزانية الجديدة للوزارة لافتا الى ان هذه المناقصة مرت بظروف وأسباب عدة أدت الى إعادة طرحها ويجب الاسراع في تنفيذ هذا المشروع.

الحمود: تبني السياحة كصناعة لتنويع مصادر الدخل

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان السياحة أصبحت صناعة كباقي الصناعات وتمثل موضوعا يحظى بفكر تطويري بالنسبة لنا في وزارة الإعلام. وذلك من منطلق حرص الحكومة على النهوض بالقطاع السياحي وتنميته بهدف تنويع مصادر الدخل.

تفاصيل (ص15)

الخالد: علاقتنا بالسعودية لن تتأثر بخلاف فني

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عمق العلاقة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مشيرا إلى أن تلك العلاقة لن تتأثر بأي خلاف فني يتعلق باتفاق لأي سبب من الأسباب.

وقال إن العلاقة بين البلدين أكبر وأعمق من أن تتأثر في أمور فنية وبيئية أو على تفسير لاتفاق ما لافتا إلى أن هذه العلاقة استوعبت الكثير من الأمور في الماضي وإن شاء الله سائرة إلى مزيد من التعاضد والمساندة في كل الأمور.

تفاصيل (ص06)

استجواب القضيبي والحريص لوزير التجارة على جلسة 12 أبريل

تقدم النائبان أحمد القضيبي ومبارك الحريص أمس إلى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بطلب استجواب وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي وتضمنت صحيفة الاستجواب محورين الأول يتعلق بسوء استخدام الوزير سلطاته بإعادة قسائم صلبوخ مخالفة أما المحور الثاني فيتعلق بالتقاعس في تفعيل صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الاستجواب سيدرج على جلسة 12 أبريل المقبل.

وطالب النائبان في صحيفة الاستجواب الوزير العلي بتقديم استقالته فورا لعدم قدرته على تطبيق قانون صندوق رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي صدرت لائحته التنفيذية منذ أكثر من عام.

تفاصيل (ص10 - 11)

إحالة تعديل قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الميزانيات

أحال مجلس الأمة أمس التقرير الـ17 للجنة الشؤون المالية عن مشروع القانون بتعديل المادة (16) من القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى لجنة الميزانيات لتقدم تقريرها بشأنه للمجلس بعد أسبوعين بجلسته المقبلة ويهدف مشروع القانون إلى تحديد نوع ميزانية الوحدة بجعلها ميزانية ملحقة لتمكينها من القيام بمهامها باعتبارها وحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

تلفزيون المجلس

محمد البراك:

- نظام الصوت الواحد أثبت نجاحه ومحاولات تعديله تعود بنا إلى زمن الفوضى

تفاصيل (ص09)

الأمير استقبل المحمد وعددا من حاملي الدكتوراه

سمو الأمير مستقبلا سمو الشيخ ناصر المحمد

سمو الأمير يتسلم كتاب حياة وشعر من بن ثويران

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد واستقبل د. حسين بهبهاني حيث أهدى سموه رعاه الله رسالة الدكتوراه والتي حملت عنوان تحديد المناطق الوراثية لدى سلالات الابقار المرتبطة بتأقلمها بالبيئة. كما استقبل د. غدير الفندي حيث اهدت سموه رسالة الدكتوراه والتي حملت عنوان دراسة متعمقة في مقدرة الشركات الانشائية على ادارة المخاطر في دول الخليج العربي.

واستقبل سموه د. وليد الحمد حيث أهدى سموه كتابين حملا عنوان القرآن الكريم والالفاظ المتشابهة والبسيط في علم التجويد. كما استقبل سموه محمد سعود بن ثويران حيث أهدى سموه كتابا حمل عنوان حياة وشعر سعود بن ثويران. واستقبل سموه انور المطيري حيث اهدى سموه كتابا حمل عنوان «أميري».

ولي العهد استقبل العبدالله ومحافظ الفروانية والغنيم

سمو ولي العهد مستقبلا الشيخ أحمد العبدالله

ومستقبلا الشيخ فيصل الحمود

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد و استقبل سموه الشيخ احمد العبدالله محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود كما استقبل د.عبدالله الغنيم وذلك بمناسبة فوزه بجائزة الملك فيصل العالمية لفرع الدراسات الإسلامية للعام 2016.وقد أشاد سموه بدوره وجهوده البناءة والمثمرة في هذا المجال وبذل المزيد من الإنجازات من اجل خدمة الوطن ورفع شأنه عالميا وفي المحافل الدولية متمنيا له التوفيق والنجاح. واستقبل سموه سفير الكويت لدى الجمهورية التركية عبدالله الذويخ.

للاشتراك في جريدة
aldostoor الدستور
مباشر
22 454 630

مطالب نيابية باتخاذ موقف حازم تجاه من استمر التعدي والإساءة لدول الخليج

مجلس الأمة يرفض اعتذار دشتي عن حضور الجلسات ويرفع الحصانة عنه في قضيتين

رفض مجلس الأمة في جلسته العادية امس طلبا من النائب د. عبدالحميد دشتي يعتذر فيه عن حضور جلسات 15 و16 و29 و30 من شهر مارس الجاري كما رفع الحصانة عنه في قضيتي ابلاغه بحكم دولة البحرين وفق اتفاقية الاعلانات وقضية جنح الصالحية. من جهة اخرى احال مجلس الامة مشروع قانون بتعديل قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي لدراسته كما اقر المدولة الثانية للقانون بشأن تعديل قانون استقدام وتنظيم العمالة المنزلية والى تفاصيل الجلسة:

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس وبجواره النائب عودة الرويعي

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء الساعة التاسعة صباحا وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين عن الجلسة من دون إذن أو إخطار وتلا كذلك أسماء الأعضاء الذين لم يحضروا اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة من 13 مارس الى 24 مارس.

- ماجد موسى: نلتمس العذر للاخوان الذين لم يحضروا الجلسة ولكن ما عذر النائب دشتي عن حضور الجلسة ويسب الناس من الخارج ونرفض اعتذاره.

- د. عبدالله الطريجي: اللائحة اعطتك الأخ الرئيس الحق في رفض الاعتذار هو ذهب لندن وسوى له تقريرا طبيا واذا كان عذرا طبيا فهو مرفوض لأنه عليه القاء قبض وأرجو عدم قبول عذره.

- حمدان العازمي: أؤيد الاخوان وتطبيق اللائحة يكون سواسية على الجميع والمكتب الصحي يرفض التوقيع على التقرير الطبي.

- د. أحمد مطيع: العذر هذا مرفوض والعذر اذا كان طبيا فهناك مكاتب صحية تقيم العارض الطبي وهذا رجل يسب دول مجلس التعاون ونطالب المجلس بتطبيق اللائحة.

- عبدالله المعيوف: لدينا عقل وفكر فكيف نصدق النائب أنه مريض في ظل أننا نرى الخطب الرنانة والمؤتمرات التي يحضرها؟ فهو يريد التهرب من تنفيذ الحكم ولا نريد ان نكون اداة وجسرا لذلك فهو يقول إنه يحترم الدستور والقانون ونعلم ان القضية ليست قضية مرض وليواجه القضاء ولكن يريد

التتمة ص04

الروضان: أعتذر عن كل زلة لسان في حق المعاقين ولم أقصد الإساءة إليهم

الهاجري: نؤكد أن الروضان لم يقصد الإساءة إلى المعاقين

العمر: المزيد من الدعم المالي والاهتمام بدبلوماسيينا في الخارج

الزلزلة: لا توجد للكويت سفارة في كوستاريكا واستعنا بالسفير القطري

الطريجي: وزير الخارجية سلمنا جميع المستندات وهذا دليل على نظافة يده وتعاونه مع اللجنة

الهاجري يشيد بحرص الغانم على حقوق موظفي النفط

ثمن النائب ماضي الهاجري حرص رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على حقوق ومكتسبات العاملين في القطاع النفطي وتأكيده على عدم القبول بالمساس بها مشيدا في الوقت نفسه بطلب الرئيس الغانم من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح عدم إصدار أي قرارات من شأنها المساس بمزايا العاملين في القطاع النفطي.

وأثنى الهاجري في تصريح صحافي على تأكيد الغانم خلال لقائه مع ممثلين عن اتحاد عمال البترول وصناعة الكيماويات بعدم إقرار البديل الاستراتيجي إلا بعد دراسته دراسة مستفيضة داخل لجنة تنمية الموارد البشرية والوصول إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف.

وجدد الهاجري تحذيره لوزير النفط بالوكالة من الذهاب إلى أبعد مدى في حال أقدم الوزير على أي خطوة أو قرار من شأنه المساس أو الإضرار بمزايا موظفي النفط مستدركا بقوله: لن نسمح بأي حال من الأحوال ظلم هؤلاء العمال الذين يعرضون أرواحهم للمخاطر يوميا كما لن نقبل بالمساس بمكتسباتهم أو مساومتهم عليها.

وخاطب الهاجري الوزير الصالح بقوله: أعضاء مجلس الأمة سيتصدون لك بكل الوسائل الدستورية المتاحة في حال اقتربت من مزايا ومكتسبات وحقوق العاملين في القطاع النفطي مشددا على عدم المساومة بحقوقهم سواء رواتبهم أو مميزاتهم أو بدلاتهم أو حتى رواتبهم الأساسية ونرفض تطبيق البديل الاستراتيجي ولن نقبل بمخطط بيع المورد الوحيد لاقتصاد الدولة من خلال خصخصة القطاع النفطي.

إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن البعثات الدبلوماسية إلى لجنة الميزانيات

تتمة المنشور ص03

الان الاعتذار وارجو ان يكون التصويت نداء بالاسم على قبول عذره من عدمه.

- حمود الحمدان: نريد إرجاع قبول العذر من عدمه الى المجلس فمن غير المقبول ان نصدق انه مريض وهو في كل المنتديات يسب دول مجلس التعاون.

- د. محمد الحويلة: أضم صوتي الى صوت الزملاء وأطالب المجلس بوقفة حازمة تجاه هذا التسويف من قبل دشتي لأنه اساء للمجلس واستمرأ التعدي على الاشقاء في دول مجلس التعاون فهو استشعر امر الضبط والاحضار ولذلك توارى عن الانظار فنطالب المجلس بموقف حازم وقوي.

- فيصل الكندري: هو يتعذر بمرضه وكل يوم طالع في مؤتمر المقاومة وكل يوم يتعدى على المملكة العربية السعودية وكل يوم من ديرة الى ديرة فأرجو عرض الموضوع على مجلس الأمة.

- علي الخميس: أستغرب تقديم النائب دشتي طلب الغياب بعذر وهو مطلوب للعدالة بجرائم مرتكبة داخل وخارج الكويت ويدعي انه خرج من جنيف الى لندن بحجة العلاج فأطلب من وزير الخارجية التأكد من سفارتنا في لندن انه موجود أم لا. نريد ان نتبين هل هو موجود للعلاج في لندن ام خرج من لندن وذهب الى سورية؟

- صالح عاشور: الكل متفق ان على دشتي المثول أمام النيابة العامة التي استدعته بطريقة رسمية ولكن لم يجر العرف ان النواب عندما يغيبون عن الجلسة ان نتحقق في سبب العذر فهل نذهب في التحقيق في اسباب عذر النواب الذين غابوا عن جلسة اليوم؟ لا نختلف وعليه المثول امام النيابة ولكن لم يجر العرف ان نحقق في سبب العذر سواء كان صحيا ام غير صحي. وأؤكد انه لم يجر العرف على التحقيق في اسباب الغياب.

- مبارك الحريص: نحن أمام حالة غير عادية لأن الشارع يطالب باتخاذ اجراءات لأنه استفز الشارع الكويتي كله أما وضع دشتي فهو استثنائي والمفترض على المجلس ألا يساهم في هروبه من القضاء وأرجو عرض العذر على المجلس للتصويت عليه.

- عادل الخرافي: هل من المعقول ان نصدق انه مريض فعلا؟ وهو كل يوم في التلفزيون ومن بلد الى بلد لسنا مغفلين الله يشفيه اذا هو مريض واكبر الناس راحوا الى النيابة فلماذا لم يذهب عبدالحميد دشتي؟

- صالح عاشور: المجلس قام بدوره على أكمل وجه ورفع الحصانة عن النائب وعليه المثول امام القضاء وغياب العضو هو نفسه يقدر عذره ومن حق أي نائب عدم حضور الجلسة سواء مريض او غير مريض فلا نجعلها قضية شخصية. والآن دور القضاء في التعامل مع القضية وهناك اعضاء سافروا للسياحة وأنا اعرفهم.

- روضان الروضان: كل جلسة نتحدث عن عبدالحميد دشتي فاطلب قفل باب النقاش وفق المادة 83 ونحسم امرنا بالتصويت.

- عادل الخرافي: هو مطلوب للعدالة ونحن ندافع عن العدالة ولا نساهم في الهروب من العدالة.

- مبارك الحريص: الاعتذار قدم الى المجلس معنى ذلك ان المجلس لم ينته دوره.

- د. خليل ابل: ما يحكم العمل بيننا هو اللائحة وغير ذلك هو كلام فاضي وهناك خصخصة ودعوم والكوادر وقضايا اخرى من الاولويات والهموم هناك لائحة فبعد 5 غيابات نتكلم.

- الرئيس مرزوق الغانم: مواد اللائحة 24 و 25 لا تنص على ان هناك عذرا مقبولا وعذرا غير مقبول وجرى العرف ثقة من النائب ان يقبل من النائب وهناك طلب برفض طلب اعتذار النائب عبدالحميد دشتي ونصوت على الطلب نداء بالاسم. هناك اعذار تقبل واعذار لا تقبل واجتمعت مع المستشارين واستمعت لكل الآراء والامر للرئيس وبما ان هناك طلبا مقدما الان فسأعرض الامر على المجلس.

- فيصل الكندري: اللائحة واضحة.

- الرئيس مرزوق الغانم: المجلس سيد قراراته بما لا يخالف الدستور واللائحة ومن حق الرئيس عرضه على المجلس ومن حق المجلس رفض هذا الطلب وسأصوت على الطلب الان.

وتلا الامين العام طلب اعتذار النائب د. عبدالحميد دشتي عن حضور الجلسات 15 و 16 و 29 و 30. وجرى التصويت برفع الأيدي.

وطالب العضو عدنان عبدالصمد الحديث قبل التصويت (هذا شغل مكتب المجلس) ورفض الرئيس الغانم اعطاءه الحديث وقال فتحنا باب النقاش وتحدثنا نصف ساعة وانت ما كنت موجودا.

5 من 45 . اذن العذر غير مقبول.

- الرئيس مرزوق الغانم: ما نوقش اليوم قبول العذر او رفضه ولا يوجد نص يعطي الحق في إسقاط العضوية من عدمها وذكر العذر ولو طلب على أي نائب اخر سأعرضه على المجلس وسيد عدنان جاء متأخرا وأعتقد انه لم يعط الفرصة لإبداء وجهة نظره.

- عدنان عبدالصمد: هذا الموضوع لم يدرج على جدول الاعمال وهذا الموضوع عند الرئيس وليس المجلس. هذه سابقة ستسجل واذا اقرت سيضار بها نواب وهذا شأن

التتمة ص05

عدنان عبدالصمد

علي الخميس

حوار نيابي حكومي خلال الجلسة

وزير الخارجية: الحكومة تولي البعثات الخارجية كل الدعم والمساندة لرعاية مصالح بلدهم

وزير المالية: ملتزمون بالرد على ديوان المحاسبة وفق القانون خلال 30 يوما

الشايع: نريد الالتزام بالقانون بغض النظر عن المقصود بالرسالة

أبل: نطالب بتوفير إمكانات تليق باسم الكويت في الخارج

عاشور: يجب المساواة في مزايا السفراء بنظرائهم في دول مجلس التعاون

المجلس يرفض الزام هيئة الاستثمار بتزويد ديوان المحاسبة بالمستندات المطلوبة

تتمة المنشور ص04

رئيس المجلس واذا غلبت الروم يكون مكتب المجلس.

- الرئيس مرزوق الغانم: اللائحة تنظم هذا الموضوع في المواد 24 و25 ولا يوجد نص صريح والنواب ابدوا اسبابهم بأنه يخرج في مؤتمرات وبلدان وكل نائب له وجهة نظر ومن حقي عرض الموضوع على المجلس. واذا كان هناك نص يقول ان الرئيس ما يرجع الى المجلس قول لي اياه اذن الامر استثنائي اذا في نص صريح وقبول العذر من عدمه موجود في اللائحة.

- صالح عاشور: اذن القرار الان يكون كيف؟

- الرئيس مرزوق الغانم: إسقاط العضوية موضوع مختلف فهو بعد 5 جلسات متتالية او 10 جلسات غير متتالية الطلب المقدم قبول عذره عن الجلسة الماضية والحالية.

- عبدالله المعيوف: لدينا مواضيع اخرى اهم من عبدالحميد دشتي.

- الرئيس مرزوق الغانم: اعطيت الجميع فرصة لإبداء وجهة النظر.

التصديق على المضابط

انتقل المجلس الى التصديق على المضبطتين رقمي 1348 أ و ب بتاريخ 15و16 مارس.

- روضان الروضان: في الجلسة الماضية اثناء الاستجواب لاموني بعض الأشخاص عندما ذكرت أن احد المعاقين يقدر يدير جمعية الدسمة واتصل علي بعضهم وانا لا اقصد هذا الشيء اطلاقا ولا اقصد الاساءة لهم وانا اول الداعمين لهم واعتذر عن كل زلة لسان في حق المعاقين.

- ماضي الهاجري: أشكر الزميل روضان الروضان على هذا الاعتذار وأؤكد انه لم يقصد الاساءة لهم واتصلت فيه واكد لي انه لم يقصد الاساءة.

وصادق المجلس على المضابط.

الرسائل الواردة

تضمن كشف الاوراق والرسائل الواردة لمجلس الامة بجلسته المعقودة امس الثلاثاء رسالتين جاء نصهما كالتالي:

- رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها احالة تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والتدقيق للبعثات الدبلوماسية والمكاتب التابعة لها عن الفترة من (2005/2004) حتى (2014/2013) الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي للاختصاص.

(موافقة عامة)

- رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها من المجلس الطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة إلزام كل من العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار ورئيس الشركة الكويتية للاستثمار تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات التي طلبها.

وجاء نصها كالتالي:

أنهي اليكم ان لجنة حماية الاموال العامة المعاد تكليفها من قبل مجلس الامة بجلسته المعقودة في 2016/1/26 بالتحقيق في كل ما قدم من اتهامات للمختصين بالهيئة العامة للاستثمار بشأن المخالفات التي شابت بيع الاسهم الخاصة بالشركة الكويتية الوطنية للخدمات العقارية وكذلك شراء عقار مملوك للعضو المنتدب واخوانه من قبل رئيس الشركة الكويتية للاستثمار نود احاطتكم علما باستمرار مماطلة كل من العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بدر السعد ورئيس الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي في الرد على ديوان المحاسبة وتزويده بالمستندات والوثائق لاستكمال التحقيق.

لذا تود اللجنة ادراج الرسالة في بند الرسائل الواردة وذلك ليقوم مجلسكم الموقر بالطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة بإلزام كل من العضو المنتدب ورئيس الشركة الكويتية للاستثمار تزويد ديوان المحاسبة بكافة المستندات والوثائق التي قام بطلبها حتى تتمكن اللجنة من القيام بعملها الذي كلفها المجلس بشأنه وذلك خلال اسبوعين من تاريخ جلسة اليوم.

الخرينج مترئسا جزءا من جلسة أمس

جمال العمر

- جمال العمر: هناك خلل في الوفود الدبلوماسية وسفاراتنا بحاجة الى دعم وكثير من وفودنا البرلمانية ندفع من جيبنا لأنهم ليس لديهم القدرة لدعوة رئيس الدولة او البرلمان. ومن الواجب اعادة النظر في كل العاملين في الخارج لأننا لم نستفد منهم ولا من خبراتهم. واستغرب من وزير المالية اعطاء الحق لأي وزارة أو جهة حجب المعلومات عن الذراع الرقابية للبرلمان ونرجو التصويت على هذا الطلب وتوفير جميع المستندات تحت تصرف رجال ديوان المحاسبة وتعنت هيئة الاستثمار عن تقديم المستندات للديوان بسبب او من دون سبب هذا مرفوض.

- د. يوسف الزلزلة: فيما يخص تقرير ديوان المحاسبة عن البعثات الخارجية فمن تجربتي منذ عام 2000 نرى دبلوماسيينا وعطاءهم يجعلنا نفتخر بأبنائنا في هذه المواقع فهم تاركون لبيوتهم وابنائهم في الخارج ليرفعوا اسم الكويت عاليا فلا بد من الاهتمام بهم. واغلب دول العالم تحرص على وجود سفارات لها في الخارج وكنا في زيارة الي كوستاريكا ولم يكن لنا سفارة هناك بل كانت في واشنطن وبعثوا احد الموظفين الصغار لكن لا يملك القدرة على تمثيل الدولة فاضطررنا إلى الاستعانة بسفير دولة قطر في كوستاريكا لترتيب الامور واللقاءات

التتمة ص06

الوزراء الجراح والعمير والعلي والخالد يتابعون الجلسة

الخرافي: بعض السفارات بالخارج أصبحت مكاتب شخصية للتوصيل والاستقبال من المطار

العمر: يجب أن تكون هناك وقفة جادة بخصوص درجات المستشارين الوافدين

وزير المالية: ديوان الخدمة يتخذ إجراءات لزيادة التكويت والحد من الوافدين

الزلزلة: على وزير التجارة عزل نائب رئيس صندوق المشروعات الصغيرة أو محاسبته

المجلس يوافق على إحالة قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى لجنة الميزانيات

تتمة المنشور ص05

بالمسؤولين ولوجود مواقع للكويت في هذه الدول اهمية كبيرة جدا.

- د. عبدالله الطريجي: نحن في لجنة التحقيق وزير الخارجية سلمنا جميع المستندات وهذا يدل على نظافة يده وتعاونه مع اللجنة. اما الرسالة الاخرى فهناك تستر على هذه القضية وهناك فساد في مجلس الامة بالسابق وكانت هناك حماية نيابية في السابق وفهد الراشد قال سلمت ملف الفساد لعشرة نواب والان في حماية من النواب لمدير هيئة الاستثمار. وأحملكم يا نواب الامة المسؤولية ولا بد ان نعرف لمن هذا الشيك الذي ذهب الى الشركة الكويتية للاستثمار وقيمته مليونان ونصف وتعطونه 25 مليون سهم ووزير المالية يجب عليه ان يلزم المسؤولين في هيئة الاستثمار والشركة الكويتية ان يسلموا لنا المستندات فإما ان تسلم هذه المستندات او تتحمل بتبعات عدم تسليم المستندات. نحن في لجنة الاموال العامة الخمسة متضامنون ومتفقون حول هذه القضية ونريد ان يكون لنا موقف في هذه القضية.

د. عبدالله الطريجي

وزير المالية أنس الصالح

- وزير المالية أنس الصالح: لم أرَ الرسالة ولم استوضح عنها ولا عن سببها وعندي قصور في فهمها وديوان المحاسبة لم يرسل لي رسالة بل بالعكس رسالة ديوان المحاسبة وردت الى هيئة الاستثمار في 9 مارس وانتهت الرسالة بالتالي: يطلب الديوان تزويدنا بالمستندات حتى يقوم بمهامه مع مراعاة ما تقضي به المادة 31 من قانون ديوان المحاسبة وتنص على انه يجاب الى طلبات الديوان خلال 30 يوما والرسالة وصلت في 9 مارس وأنا ملتزم بالرد خلال الـ 30 يوما وفق قانون ديوان المحاسبة والرسالة الواردة تقول نرد بعد اسبوعين وانا التزم بالقانون وليس بالرسالة الواردة.

- د. عبدالله الطريجي: اريد الرجوع الى تقارير ديوان المحاسبة في 2012 في صفحة 4 من تقرير الديوان الذي نوه الى عدم قيام هيئة الاستثمار بتزويدنا باي مستندات وقالت ان استخراج هذه البيانات يستغرق وقتا طويلا واذا في 9 أبريل سوف تأتي المستندات اذا اتفقنا.

- فيصل الشايع: نريد الالتزام بالقانون بغض النظر عن المقصود بالرسالة ونلتزم بمدة 30 يوما الواردة في القانون والحكومة تردد الديوان وليس المجلس.

- وزير المالية أنس الصالح: قانون ديوان المحاسبة يقول 30 يوما للرد على الديوان وليس المجلس او اللجنة بل نحن معنيون بالرد خلال 30 يوما وفق المادة 31 من القانون.

- د. خليل أبل: فيما يخص الرسالة الثانية هل يحق لاي جهة عدم الرد على ديوان المحاسبة؟ وهل يحق لاي مسؤول عدم الرد على الديوان؟ واذا لم يرد المسؤول على الديوان. وبالنسبة للرسالة الاولى

التتمة ص07

العتيبي: نطالب وزير التربية بالاهتمام بالطلبة في الخارج وتوجيههم الى الجامعات المعترف بها

الخرافي لوزير الأشغال: ماذا صار على مشروع المطار؟ فإما تذهبون لمجلس الوزراء لإصدار قرار سياسي أو تلغون المشروع

الحكومة: الاتفاق مع السعودية على استئناف الإنتاج في الخفجي بكميات تتواءم مع الاعتبارات البيئية

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عمق العلاقة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مشيرا إلى أن تلك العلاقة لن تتأثر بأي خلاف فني يتعلق باتفاق لأي سبب من الأسباب.

وقال الشيخ صباح الخالد خلال الجلسة إن العلاقة بين البلدين أكبر وأعمق من أن تتأثر في أمور فنية وبيئية أو على تفسير لاتفاق ما مشيرا إلى أن هذه العلاقة استوعبت الكثير من الأمور في الماضي وإن شاء الله سائرة إلى مزيد من التعاضد والمساندة في كل الأمور.

في غضون ذلك، كشفت الحكومة عن الاتفاق مع السعودية على استئناف الإنتاج النفطي بالمنطقة المقسومة في الخفجي بكميات تتواءم مع الاعتبارات البيئية مؤكدة أن العلاقة بين البلدين أكبر وأعمق من أن تتأثر بأي خلاف فني أو بيئي.

وطمأن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح خلال جلسة مجلس الأمة العادية أمس أعضاء مجلس الأمة بأنه تم الاتفاق مع الجانب السعودي ممثلا بشركة أرامكو على استئناف الإنتاج بالخفجي بكميات صغيرة على أن ترتفع تلك الكميات مع معالجة الاعتبارات البيئية.

وقال الوزير الصالح إن الحقول في المنطقة المقسومة تم إعدادها للصيانة لاستئناف عمليات الإنتاج بكميات تتواءم مع المتطلبات البيئية حتى يعود الإنتاج إلى وضعه الطبيعي بشكل كامل.

من ناحيته أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله تعليقا على حديث أحد النواب عن الإنتاج النفطي في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية والمباحثات الجارية بين البلدين بشأنها أن ما ينظم العلاقة بين الكويت والدول كافة هو الاتفاقيات المبرمة والمصدقة من قبل مجلس الأمة ومنها اتفاقية التقسيم سنة 1965 التي تنيط بالدولتين التباحث لحل هذه القضايا الخلافية بشكل ودي بينها.

وقال الشيخ محمد العبدالله إنه تشرف بتمثيل الطرف الكويتي في هذه المباحثات مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية مبديا استغرابه من الزج بهذا الموضوع خلال مناقشة المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبدالحميد دشتي متمنيا من الأعضاء الالتزام باللائحة الداخلية لمجلس الأمة والدستور في شأن المناقشات.

وكانت الكويت والسعودية قد وقعتا في السابع من شهر يوليو 1965 اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة وذلك أثناء زيارة وزير المالية والصناعة والتجارة آنذاك الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه إلى المملكة.

وتناولت الاتفاقية تنظيم ممارسة الحقوق وتنظيم استغلال الثروات الطبيعية بجميع أنواعها وفي كامل المنطقة المقسومة ونصت الاتفاقية أساسا على بقاء امتيازات النفط سارية المفعول على أن يحترم كل طرف حقوق الطرف الآخر في الجزء الذي يضم إلى إقليمه.

وأقرت هذه الاتفاقية تقسيم المنطقة الى جزءين متساويين في المساحة حيث يضم الجزء الشمالي إلى إقليم دولة الكويت ويضم الجزء الجنوبي إلى إقليم المملكة العربية السعودية.

نواب: استضافة الكويت فرقاء اليمن دليل نجاح الدبلوماسية الخارجية

تتمة المنشور ص06

فنقول ابناؤنا الذين في الخارج وديبلوماسيونا يمثلون صاحب السمو ودولة الكويت ويفترض ان تكون هناك امكانيات تليق باسم الكويت وصاحب السمو.

ونؤكد ان هناك ما يسمى بالفرص الضائعة حيث يخدمون الكويت سني طويلة وعندما يعودون الى الكويت يفاجأون بعدم وجود بيت او ارض وكذلك غلاء الاسعار وتفوتهم الفرص في ترتيب اوضاعهم.

- صالح عاشور: المواقع الديبلوماسية وديبلوماسيونا هم واجهة البلد ويمثلون صاحب السمو ويتكلمون وفق الديبلوماسية الكويتية المتزنة وتقريب وجهات النظر وما سوف يحصل في شهر ابريل بشأن فرقاء اليمن احد مؤشرات نجاح الديبلوماسية الكويتية.

بودنا ان نساوي المزايا التي يحصل عليها السفراء بنظرائهم في دول مجلس التعاون الخليجي فهي اقل منهم فضلا عن انجازاتهم التي يشيد بها الجميع ولا بد ان نعطيهم الامتيازات التي يأخذها نظراؤهم في دول مجلس التهاون.

ونلاحظ تدخل بعض السفراء في عمل المكاتب الصحية ما يضعها في مأزق مثل اميركا والمانيا وتم إحالة بعضهم للتحقيق في وزارة الخارجية ودخولهم في هذا يضع عليهم علامات استفهام.

والرسالة الاخرى فرئيس اللجنة لم يقدم هذه الرسالة الا بعدما لم يصل الى نتيجة فلماذا نطلب من وزير المالية الزام الجهات بتقديم المستندات الى الديوان بل يفترض ان تكون هناك مبادرات بتقديم المستندات.

- وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: نشكر النواب على اشاداتهم بدور بعثاتنا في الخارج فهذا واجبنا وسعداء باحالة تقرير اللجنة الخارجية الى الميزانيات وهذا تقرير غريب ارسل العام الماضي الى رئيس الوزراء وتم الرد على الديوان ومستعدون للحضور في اللجنة للرد على الملاحظات ونود ان نكون متواجدين في دول العالم أجمع لكنه امر ليس باليسير فلدينا 104 بعثات في العالم من اصل 192 بعثة حول العلم وهناك تفاهم مع دول مجلس التعاون الخليجي على ان نمثل بعضنا البعض حتى نستطيع كدول مجلس التعاون الست ان نغطي كل دول العالم.

والسفارة مسؤولة عن كل المكاتب سواء صحية او ثقافية او ديبلوماسية وفقا لاتفاقية فيينا.

وأشكر الأعضاء على حرصهم على اخواني وزملائي في البعثات الخارجية وأؤكد ان الحكومة تولي البعثات الرعاية الكافية ويستاهلون كل الدعم والمساندة في كل ما يقومون به من رعاية مصالح بلدهم ومتابعة مصالح المواطنين الكويتيين.

- جمال العمر: ثقتنا فيك كبيرة يا وزير الخارجية في ظل ظروف اقليمية وامنية والمجلس يعطي تعزيزات امنية لوزارة الدفاع فان ابناءنا الديبلوماسيين يحتاجون كل الدعم المالي في ظل الظروف الاقتصادية ولا نريدها تنعكس على سياستنا الخارجية.

- عادل الخرافي: ارى ان بعض السفارات اصبحت مكاتب شخصية لتوصيل المطار واستقبال من المطار.

الاسئلة

- انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة.

- سؤال النائب جمال العمر لوزير المالية بتزويده بكشف جميع اسماء المستشارين الذين تم تعيينهم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

- جمال العمر: هذا السؤال قديم لكن مازال تجاوز بعض الوزارات والوزراء في التعيينات قائم ما لم تكن هناك وقفة جادة بخصوص درجات المستشارين الوافدين هل يعقل ان يكون هناك تقشف ورسوم وزيادة الاسعار لكن لم تنظر الى المواطنين من دون وظيفة وندفع للشركات التي تفنش عيالنا وللاسف انها مملوكة للحكومة.

نحن بحاجة الى تطبيق قرار مجلس الوزراء بخصوص التكويت فلو طبق منذ صدوره لما كنا وجدنا هذه المشاكل الان نحن بحاجة الى وقفة من مجلس الامة بوقف درجات الوافدين ولنفرض عليهم نسبة تعيين للعمالة الوطنية.

- وزير المالية أنس الصالح: الاخوة الوافدون الذين نستعين بهم وبخبراتهم في الوزارة والوزارة ارفقت 4 اسماء وفق قانون الخدمة المدنية وديوان الخدمة يأخذ اجراءات في زيادة التكويت والحد من الوظائف الادارية والدفع بابنائنا والحد من الوافدين وهناك بعض

التتمة ص08

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

م . عادل الخرافي

وزير الكهرباء: سنعرض مشروع قانون إعادة هيكلة الكهرباء على المجلس قريبا

الزلزلة: نطالب بالتصويت على قانوني العمالة المنزلية وتمويل الإرهاب

عبدالصمد: نرجو إحالة قانون ميزانية وحدة البحث والتحريات للجنة الميزانيات

الشايع: هناك تعديل على المادة الأولى في قانون استقدام العمالة المنزلية

وزير الخارجية: آمل أن يكون اجتماع اليمنيين بالكويت الشهر المقبل فاتحة خير

اعرب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح عن امله ان تكون استضافة دولة الكويت للقاء اليمني الشهر المقبل فاتحة خير.

واضاف الشيخ صباح الخالد في مداخلة له في جلسة مجلس الامة العادية أمس ان اتصالات دولة الكويت تمت بكل الاطراف اليمنية ونحثهم جميعا على الالتزام بالمرجعيات المتفق عليها من قبل كل اليمنيين موضحا ان هذا ما سنقوم به عند استضافة الاشقاء اليمنيين للوصول الى مخرج من هذا الدمار الذي مر به اليمن.

واشار الى ان الذي جنب اليمن خمس سنوات من الدمار هي المبادرة الخليجية بشأنه والتي اخذت على عاتقها تجنيبه الانزلاق الى حرب دموية مبينا ان تلك المبادرة وآليتها التنفيذية أخرجتا علي عبد الله صالح من الحكم واقامت حوارا وطنيا مؤلفا من 550 يمنيا من كل مكونات الشعب اليمني.

وقال انه كان سعيدا بتمثيله لدولة الكويت ودول مجلس التعاون في الاحتفال في مخرجات الحوار الوطني في صنعاء وبما توصلوا اليه موضحا انه تم الاستمرار في تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتم وضع دستور لليمن الا انه في اخر لحظة ابت مجموعة من اليمنيين في 21 سبتمبر 2014 ان تستكمل المبادرة ما استدعى القيام بتصحيح هذا الوضع.

وكان الشيخ صباح الخالد اطلع امس مجلس الوزراء على الاستعدادات الجارية لاستضافة دولة الكويت اللقاء اليمني خلال شهر ابريل القادم بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة.

وقد رحب مجلس الوزراء بهذه الاستضافة معربا عن صادق الأمل بأن يسفر هذا اللقاء المأمول عن نتائج إيجابية تؤدي إلى حقن دماء اخواننا أبناء الشعب اليمني ليستعيد اليمن دوره المعهود ضمن اسرته العربية وينعم شعبه الشقيق بالسلام والاستقرار.

إقرار تعديل قانون إنشاء شركة مساهمة لاستقدام العمالة المنزلية

تتمة المنشور ص07

المستشارين في مكاتب الوزراء كويتيون بخبرات مختلفة قانونية واقتصادية ونتفق مع الأخ جمال في هذا الشيء.

- جمال العمر: قرارات ديوان الخدمة منذ سنوات. امس السعودية أصدرت قرارا بأن تكون نسبة الوافدين في شركات الاستثمار لا تتعدى 25 %.

- سؤال النائب عدنان عبدالصمد الى وزير الدولة لشؤون الاسكان.

- عدنان عبدالصمد: أرجو تأجيل السؤال لعدم وجود الوزير.

- سؤال النائب د. يوسف الزلزلة لوزير التجارة لافادته عما اذا كان نائب رئيس مجلس ادارة صندوق المشروعات الصغيرة مازال عضوا عاملا في مجموعة من الشركات.

- يوسف الزلزلة: من ضمن مواد هذا القانون ان يكون هناك مجلس ادارة واعضاؤه متفرغون وليس لديه التزام اخر وما حدث ان نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق تبين انه عضو في 5 مجالس ادارات اخرى وسألت الوزيرعن ذلك.

وهناك كتاب الفتوى الذي اكد ان قرار الاختيار منذ البداية كان خطأ لان هناك شيئا اسمه تضارب مصالح ويجب ان يعزل ونحن أمام تنفيذ قوانين باجراءات واضحة وبينة او يحاسب الوزير.

الوزير كان يريد اصدار قرار باقالة هذا الشخص وذهب الوزير وجاء وزير حالي ولم يقم باقالته ولم ينفذ الوزير او يطبق القانون وهناك تعارض مصالح لانه سيستفيد من الصندوق لشركاته.

- سؤال النائب فارس العتيبي لوزير التربية لتزويده بأسماء الجامعات الحكومية السودانية المعترف بها.

- فارس العتيبي: نرى ما يعانيه ابناؤنا الطلبة من هذه الشهادات وتعامل التعليم العالي معهم هناك جامعات تقبل في كورس وترفض في كورس تال والشهادات تلغى بسبب قصور التعليم العالي ونريد من الوزير الاهتمام بالطلبة في الخارج وتوجيههم الى الجامعات المعترف بها.

- سؤال النائب عادل الخرافي لوزير الاشغال لافادته عما اذا تم اخذ الموافقة من ديوان المحاسبة في مشروع جسر جابر.

- عادل الخرافي: ان شاء الله يكون المشروع ناجحا وانما كم مشروعا حيويا متوقفا على خلاف بسيط فاما تذهبون الى مجلس الوزراء لاصدار قرار سياسي او تلغون المشروع مثل مشروع المطار ماذا صار عليه؟ والعدادات الذكية تقلل الاضرار بالمواطنين وتأخيرها يتحملها المواطن فهي امر مطلوب حتما، محطات الكهرباء في الدولة المتقدمة تدفع للمواطن اموالا ولا تأخذ منه فارجو التركيز على العدادات الذكية وهناك لجنة شكلت في 2004 للتطوير الاداري في جهاز الكهرباء والآن ارجو ان ارى سرعة تطبيق الدراسات التي أجريت في عهدك واقرارها الان وهي تنفذ فكرة حصول الدولة على ارباح بدون المساس بالمواطنين.

- وزير الكهرباء والماء م. أحمد الجسار: نسعى الى إنجاز كل الافكار أما مناقصة العدادات فهناك اسباب كثيرة ادت الى اعادة طرحها وقمنا بعمل مشروع تجريبي لعدد 100 عداد ذكي وأخذنا منها القراءات السلبية والإيجابية لتطويرها في المرحلة المقبلة والعدادات الذكية ستكون مشمولة في الميزانية الجديدة ولكنها ستأخذ وقتا لوجودها في كل بيت. وهناك دراسات لسنوات عديدة من اجل اعادة هيكلة جهاز الكهرباء تحت ادارة اقتصادية بدلا من حكومية وانتهت من إعداد مشروع القانون ورفع الى الفتوى والتشريع ووزارة المالية وسيتم عرضه على المجلس الموقر قريبا.

م. أحمد الجسار

د. يوسف الزلزلة

ووافق المجلس على الرسالة الاولى بإحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن البعثات الدبلوماسية الى لجنة الميزانيات للاختصاص.

ورفض المجلس الرسالة الثانية من لجنة المال العام بالطلب من وزير المالية إلزام العضو المنتدب لهيئة الاستثمار ورئيس الشركة الكويتية للاستثمار تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات التي طلبها.

طلبات الحصانة

وانتقل المجلس الى النظر في طلبات رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في الآتي:

1 - إعلانه بالحكم الجنائي الغيابي الصادر ضده بمملكة البحرين في القضية رقم 0721502343.

2 - في الجنحة رقم 2015/9196 جنح عادية 2013/423 الصالحية.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب دشتي في قضية البحرين؟

موافقة عامة

43 من 47 موافقة على رفع الحصانة.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب دشتي في قضية جنح الصالحية 40 من 47 موافقة على رفع الحصانة.

- الرئيس مرزوق الغانم: ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

المجلس خلال تصويته على رفع الحصانة عن دشتي في إحدى القضايا

واستؤنفت الجلسة في الساعة 1.45 ظهرا.

- يوسف الزلزلة: ارجو الذهاب مباشرة الى التصويت على قانوني العمالة المنزلية وتمويل الارهاب لان الدخول الى قانون المناقصات يحتاج وقتا اطول ونرجو الدخول بالتصويت مباشرة.

- عدنان عبدالصمد: ارجو احالة قانون ميزانية وحدة البحث والتحريات الى لجنة الميزانيات وإمهالها لمدة اسبوعين.

- الغانم: موافقة المجلس بتحويل القانون الى لجنة الميزانيات.

وانتقل المجلس الى التصويت على التعديلات المقدمة على قانون العمالة المنزلية.

- فيصل الشايع: هناك تعديل بالصياغة في المادة الاولى الفقرة الثانية التعديل هو 10 % فقط على التكلفة لاستخدام العامل وبدل ان يكون من رأس المال للمساهمين في الشركة يكون من اجمالي تكلفة الاستقدام.

- الغانم: وافق المجلس على التعديل.

وانتقل المجلس للتصويت نداء بالاسم على القانون مداولة أولى.

الحضور: 43

موافقة: 43

موافقة على مشروع القانون في مداولته الاولى.

- الغانم: هل يرغب المجلس في التصويت على المداولة الثانية والاستثناء من المادة 104 من اللائحة بتصويت واحد.

موافقة.

وانتقل المجلس للتصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية واستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية.

الحضور: 45

موافقة:45

موافقة على المشروع ويحال الى الحكومة.

- الغانم: ترفع الجلسة إلى الساعة التاسعة صباح الغد.

أكد لبرنامج بلا حصانة أن النظام أوجد تركيبة برلمانية أكثر تجانسا وانجازا

البراك: الصوت الواحد أثبت نجاحه ومحاولات تعديله تعود بنا إلى زمن الفوضى

استضاف برنامج بلا حصانة على تلفزيون المجلس النائب محمد البراك الرشيدي الذي تناول مختلف القضايا المطروحة على الساحة السياسية متطرقا إلى قضية رفع الدعوم وجهود المجلس الحالي للحفاظ على المال العام والإنجازات التشريعية التي حققها وتصب في صالح المواطنين وتمسهم مباشرة.

النائب محمد البراك

وأكد النائب البراك أنه لا يوجد من هو أكثر حرصا على تحقيق رفاهية المواطن من حضرة صاحب السمو أمير البلاد وان توجيهات سموه المستمرة للسلطتين تتركز في تنويع مصادر الدخل لتحقيق هدف رفاهية المواطنين وأنه على هذا الأساس فإن مجلس الأمة سيتعاون هو والحكومة في خطتها الإصلاحية شريطة ألا يكون ذلك منصبا على سد عجز الميزانية من جيب المواطنين مع وجود العديد من المجالات الأخرى التي تسد عجز الميزانية والمتمثلة في الإسراف الحكومي في الإنفاق والهدر المالي بين أروقة وزارات الدولة.

وتابع أن ما يؤخذ على الحكومة وما سبقها من حكومات تعاملها مع الأزمة الاقتصادية بمبدأ رد الفعل حيث نجد ان السلطة التنفيذية قدمت رؤيتها للإصلاح الاقتصادي بضغوط من انخفاض سعر النفط وأنها لم تقدم قبل ذلك دراسة أو مشروعا للإصلاح الاقتصادي مشيرا في هذا الصدد إلى تقديمه مشروعا لرفع قيمة الايجار في المناطق الصناعية بما يناسب سعر السوق الحالي خصوصا أن بعضها تحول إلى ما يشبه مجمعات صناعية متكاملة كما في الشويخ الصناعية مشيرا إلى وجود تجاوب من الحكومة مع المقترح الذي يدرس حاليا من اللجنة البرلمانية المختصة.

نظرة شمولية

وأشار البراك إلى تأييده حصول كل مواطن على الدعم الخاص بالكهرباء والماء والبنزين مع توجيهه في الوقت نفسه لتبني سياسة ترشيد الاستهلاك بمعنى أن من يسرف في استخدام الماء والكهرباء يتحمل تكلفة هذا الإسراف مشيرا في هذا الصدد إلى وجود محادثات بين الحكومة ومجلس الأمة على اساس أن تكون تسعيرة أول 10 آلاف جالون بسعر 100 فلس وما يزيد على تلك الكمية ترتفع تكلفته إلى دينارين واعرب عن اعتقاده بأن وثيقة الحكومة الاصلاحية في مجملها تقوم على رفع اسعار الخدمات والسلع المدعمة وبالتالي فإنها تضر بالمواطن الكويتي وتزيد من أعبائه.

وأكد البراك أن الإصلاح لابد ان يكون وفقا لنظرة شمولية تقوم إلى جانب الإصلاحات المالية على إصلاحات للهيكل الإداري للدولة وطرق صناعة القرار الحكومي وما يتطلبه ذلك من وقف التعيينات الباراشوتية والتي تسببت في وجود مسؤولين بمختلف اجهزة الدولة ليسوا على قدر من الكفاءة والرؤية التي تساعد على نهوض الدولة وإنجاز مشاريعها التنموية معربا عن اعتقاده بأن تحقيق الطفرة التنموية لن يتم إلا بوجود رجال دولة ومسؤولين من أهل الاختصاص واشار في هذا الصدد إلى ان الملف الوحيد الذي يشهد طفرة في تعامل الدولة معه هو الملف الأمني الذي يستحق الإشادة على جهودهما في إدارته وزيرا الدفاع والداخلية أما بقية الملفات من تعليم وصحة وتنمية فهي ليست على مستوى اهتمام الحكومة بالملف الأمني.

قانون الأسرة

ومن جانب آخر قال البراك إن قانون محكمة الأسرة كان محط اهتمام كبير من أكثر من نائب داخل مجلس الأمة وقد قدم أكثر من مقترح نيابي لإنشائها وقد جمعت كل تلك المقترحات وتم تنقيحها في قانون محكمة الأسرة الذي أقره مجلس الأمة ليكون قانونا متكاملا يوفر احتياجات الأسرة ويكافح ظواهرها السلبية مشيرا إلى ان هذا القانون من أبرز القوانين التي كان المجتمع بحاجة إليها ومن اهم مزاياه الفصل بين قضايا الأسرة وبقية القضايا فليس من المعقول ان تنظر قضايا ومشاكل الأسرة وسط قضايا جنائية تتعلق بالسرقة والقتل ومع خصوصية قضايا الأسرة لابد ان يكون القاضي متخصصا في قانون الأحوال الشخصية ويمتلك القدرة على التوفيق بين المتخاصمين والإصلاح بين الزوجين معربا عن تفاؤله في هذا الصدد بأن تقوم تلك المحكمة بدور كبير في الحد من نسبة الطلاق.

وتابع ان من ابرز القوانين ايضا التي اقرت في المجلس الحالي منح الأفراد حق الطعن الدستوري على القوانين وقد تم تفعيل ذلك من خلال إبطال قانون هيئة مكافحة الفساد وقضية منع الاختلاط في الجامعات.

آلية الانتخاب

وفيما يتعلق بمقترح تعديل آلية التصويت في انتخابات مجلس الأمة إلى صوتين بدلا من صوت واحد قال البراك إن تعديل نظام الأربعة الأصوات الذي كان معمولا به لم يأت من فراغ كما أن صاحب السمو لم يصدره إلا بعد أن تأكد من ضرورته لإيقاف العبث السياسي والفوضى التي تسبب فيها هذا النظام ووصلت إلى ذروتها فجاء القرار الأميري حاسما ليعيد حالة الاستقرار السياسي إلى البلاد بعد أعوام من الاحتقان والصراع ولينقذ سموه البلاد من حالة فوضى مشيرا إلى ان المتابع لمجلس الأمة يدرك الفارق الكبير بين إفرازات نظام تعدد الأصوات الانتخابية ونظام الصوت الواحد فالتنوع أصبح موجودا داخل المجلس ولم يعد هناك مكان لسيطرة الكتل السياسية وعقب قائلا: إن أي محاولة لتغيير نظام الصوت الواحد سترد البلد إلى حالة الفوضى كاشفا عن أن الحكومة ابلغت رئيس اللجنة التشريعية رسميا رفضها تعديل النظام الانتخابي.

قانون المعاقين

ومن جهة اخرى أكد البراك حرص مجلس الأمة على إقرار كافة القوانين الداعمة لحقوق ذوي الإعاقة وتحقيق الرقابة الفاعلة على الحكومة في هذا الجانب موضحا ان الكويت من أكثر دول العالم إقرارا لحقوق تلك الفئة ورعاية لهم مثل صرف مخصص شهري لذوي الإعاقة تحدده الحكومة ومن تعول معاقا ولا تعمل لها مخصص شهري وقد نجحنا في مجلس الامة في إضافة الإعاقة التعليمية إلى القانون ونسعى لضم فقد البصر بإحدى العينين.

ظروف استثنائية

ورد البراك على من ينتقد المجلس الحالي بأن أداءه متميز جدا في ظل ظروف استثنائية تتعلق بالوضع الإقليمي وأزمة انخفاض سعر النفط وقد أظهر براعة تحسب لنوابه ولرئيس المجلس في التعامل مع كافة القضايا ومواجهة مختلف التحديات داعيا من ينتقد إلى إجراء مقارنة بالأرقام بين القوانين النوعية التي اقرت في عهد المجلس الحالي وما اقر في السابق ومن بينها القضية الإسكانية التي كانت توزيعاتها في السابق لا تصل إلى 4 آلاف في حين أن التوزيعات قفزت حاليا 3 أضعاف إلى 12 ألف وحدة سكنية وبينما كان ينتظر صاحب الطلب الإسكاني في السابق سنوات طويلة ولا يعرف حتى أين الموقع الذي سيتسلم فيه نجد ان الوضع تغير الآن وفي ظل تلك المعطيات نستطيع القول إن من يهاجم المجلس له مصلحة في عدم استمراره ومن له أجندات خاصة.

وتطرق البراك إلى الحديث عما طرحه النائب السابق علي الراشد عما اعتبره سرقة العصر وقال معلقا: استغرب صدور مثل هذا الكلام من شخص يفترض انه كان على سدة المؤسسة البرلمانية في وقت من الأوقات وقد ثبت احتواؤه على كثير من المغالطات فهو يعلم أن المبالغ التي تحدث عنها لابد ان تعرض على مجلس الأمة ولم يوقع عقد واحد من العقود التي أثارها الراشد وتساءل عن اسباب قيام الراشد بتلك الخطوة غير المحسوبة مشيرا إلى ان سرقة العصر الفعلية هي التي قام المجلس الحالي بكشفها والخاصة بالتأمينات الاجتماعية والتي عاصرت أكثر من مجلس في السابق ولم يتطرق إليها أحد في حين ان المجلس الحالي لم يكتف بإثارة القضية ونفض غبارها فحسب وإنما يعمل جاهدا من أجل استرداد تلك الأموال.

سمو الأمير وسمو ولي العهد الأكثر حرصا على رفاهية المواطنين

نطالب الحكومة بأن تكون قدوة حسنة في تطبيق إجراءات الترشيد

تصريحات علي الراشد عن سرقة العصر مغالطات ثبت عدم صحتها

نحتاج إلى رؤية إصلاحية شاملة ووضع ضوابط لاختيار القياديين في الدولة

نسعى لحصول ذوي الإعاقة على حقوقهم كافة ومساع لضم من فقد إحدى عينيه إلى القانون

تضمن محورين هما إعادة قسائم صلبوخ مخالفة والتقاعس في تفعيل صندوق المشروعات الصغيرة

القضيبي والحريص يتقدمان باستجواب لوزير التجارة والصناعة

تقدم النائبان أحمد القضيبي ومبارك الحريص أمس الثلاثاء الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بطلب استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي.

وتضمنت صحيفة الاستجواب محورين الأول يتعلق بسوء استخدام الوزير سلطاته بإعادة قسائم صلبوخ مخالفة بينما يتعلق المحور الثاني بالتقاعس في تفعيل صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويعد هذا الاستجواب رقم 97 في تاريخ الحياة النيابية ورقم 20 في الفصل التشريعي الـ14 والخامس في دور الانعقاد الرابع والثالث لوزير التجارة والصناعة.

وجاء في نص صحيفة الاستجواب :

«للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن دستور الكويت» المادة 17.

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق

دستور الكويت (المادة 91).

ادعوكم لتفعيل الرقابة على اداء الاجهزة الحكومية التي تتسم بالموضوعية والحرص على المصلحة العامة والبعد عن الشخصانية والأهواء بما يحقق الاصلاح المنشود.

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

أي مسؤول في الجهاز الإداري غير قادر على تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق ووقف الهدر سنتخذ بحقه أقصى العقوبات وسننهي خدماته كبر أو صغر فالجميع الآن على المحك وزراء ومسؤولين.

سمو الشيخ جابر المبارك رئيس الوزراء.

يمثل الفساد الآفة الأخطر في انحدار الدول والمجتمعات فهو السبب الأول في انهيار الأنظمة وفقدان القوانين لقوتها التشريعية ولا شك أن تفشي الفساد في أي مجتمع يخلق أفرادا متمردين على المصلحة العامة معادين لدولة المؤسسات ولعل ما هو أخطر من فساد الأفراد هو فساد أصحاب القرار والمسؤولين.

إن الأحداث الواردة في صحيفة الاستجواب تمثل أحد أوجه إساءة استخدام السلطة التنفيذية في جهة وفي جهة أخرى التقاعس عن القيام بالدور المطلوب من وزير التجارة والصناعة د يوسف العلي بما ينسف معه أركان القسم الدستوري الذي أداه أمام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه وهو رئيس السلطات أجمع وأمام مجلس الأمة.

ولم يكن الاستجواب ناتجا عن خصومة شخصية أو مصلحة لمقدميه بقدر ما هو احترام لقواعد دستورية جعلت من المال العام حرمة وأوجبت على جميع المواطنين حمايته وتأكيدا على دور ممثل الشعب في تفعيل دوره الرقابي بعد أن استنفدت جميع الأدوات الدستورية في اصلاح الاعوجاج حتى باتت مساءلة الوزير قرارا لا بد منه.

ولا يخفى على متابع ومطلع أن تردي الأجهزة الحكومية وفسادها يمثلان تحديا كبيرا لتحقيق الإصلاح الاقتصادي تلك الوثيقة التي تبحث الحكومة عن تنفيذها وتسعى لتعديل تشريعات لتحقيقها إلا أن الشواهد التي نراها في استجوابنا الماثل أمامكم تؤكد أن هذا الإصلاح لن يرى النور طالما أن هناك من يستخدم سلطاته في تجاوزات قراراته وكسر القوانين فأي إصلاح سيتحقق في بيئة لا تحمل معايير العدالة والمساواة ولا يحترم فيها الدستور ولا القانون؟

إن الإصلاح بصورته العامة والاقتصادي بصورة خاصة يتطلب منا - كممثلين للأمة - دورا رقابيا حقيقيا ويتطلب من الحكومة والوزراء بصفتهم المسؤولين عن السلطة التنفيذية أن يكونوا على قدر من المسؤولية أمام سمو الأمير والشعب ومجلس الأمة ومجلس الوزراء وهو ما لم نجده في أداء وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي لتصبح مساءلته واجبا وطنيا.

النائبان أحمد القضيبي ومبارك الحريص

المحور الأول: سوء استخدام الوزير سلطاته بإعادة قسائم صلبوخ مخالفة

نظم القرار الوزاري رقم 87 لعام 1997 شروط منح تراخيص استيراد الصلبوخ وهو القرار الذي التزمت بتنفيذه الهيئة العامة للصناعة تجاه عدد من القسائم التي خالفت اللوائح المنظمة إلا أن وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي اتخذ قرارات فردية وبصورة مخالفة لإعادة القسائم لأصحابها رغم المخالفات الجسيمة لبعض منها وتجاوز بعضها الآخر الشروط المنظمة.

ففي تاريخ 23 فبراير 2014 أصدرت لجنة تخصيص القسائم في اجتماعها رقم 5/2014 قرارا بسحب عدد 7 قسائم صلبوخ من الشركات المؤجرة لمخالفتها ضوابط واشتراطات الترخيص وتم نشر قرار اللجنة في الصحيفة الرسمية الكويت اليوم في العدد رقم 1178 بتاريخ 6 أبريل 2014.

وقامت شركات القسائم المسحوبة وفق حقهم القانوني بالتظلم من قرار السحب وذلك خلال الفترة من 9 أبريل 2014 الى 4 مايو 2014 وبناء على التظلمات المقدمة قام مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف بالموافقة على منح مهلة ستة أشهر لأصحاب التظلمات وذلك بتاريخ 5 يونيو 2014.

وبعد مرور المهلة المحددة أعلاه وبمراجعة تنفيذ الشركات أصحاب القسائم للضوابط واللوائح انتهت اللجنة المعنية الى أن 6 شركات لم تعالج المخالفات الواردة في القرار الوزاري رقم 87 لسنة 1997 وبناء علي ذلك قررت لجنة التخصيص في اجتماعها بتاريخ 2015/1/14 بسحب القسائم.

واستكمالا للخطوات القانونية خاطبت الهيئة الشركات لاسترجاع القسائم وذلك بتاريخ 15/1/2015 وعلى ضوئه تقدمت الشركات مجددا بتظلمات الى الهيئة خلال الفترة من 22 يناير 2015 الى 22 مارس 2015 إلا أن لجنة التخصيص انتهت برفض التظلمات المقدمة وقامت بإخطار الشركات بالقرارات خلال الفترة من 2 الى 11 اغسطس 2015 بقراراتها.

وخلال تلك الفترة لم يتخذ وزير التجارة والصناعة د يوسف العلي أي إجراء لتنفيذ

التتمة ص11

الفساد السبب الأول في انهيار الأنظمة وفقدان القوانين لقوتها التشريعية

العلي أساء استخدام السلطة التنفيذية وتقاعس عن القيام بالدور المطلوب منه

تردي الأجهزة الحكومية وفسادها يمثلان تحديا كبيرا لتحقيق الإصلاح الاقتصادي

العلي اتخذ قرارات فردية بصورة مخالفة لإعادة القسائم لأصحابها

احتكار الدولة للأراضي والتراخي في تحريرها جزء من أزمة التنمية الاقتصادية

الكثير من أبناء الشعب نفد صبرهم وهم يرون المماطلة في تنفيذ قانون المشروعات الصغيرة

المستجوبان: استقالة العلي لعجزه عن تطبيق قانون صدرت لائحته منذ أكثر من عام

تتمة المنشور ص10

قرارات السحب بل قام الوزير العلي بصورة مفاجئة بإصدار قرار وزاري رقم 54 لسنة 2015 بشأن ضوابط واشتراطات تخصيص وسحب قسائم الصلبوخ ملغيا بذلك القرار الوزاري السابق.

وكان واضحا من القرار الوزاري الجديد أنه بداية استخدام سلطة الوزير لإعادة القسائم المسحوبة فكان لافتا أن الضوابط الجديدة ألغت البنود التي خالفتها القسائم المسحوبة! ولم يتوقف الوزير العلي عند حدود قرار ضوابط قسائم الصلبوخ فقام بطلب التظلمات التي سبق أن نظرتها لجنة التخصيص كما أن بعض الشركات تقدمت بتظلمات جديدة ومباشرة له وقام منفردا دون العودة الى مجلس إدارة الهيئة أو لجنة التخصيص بالموافقة على التظلمات شكلا وموضوعا وأصدر تعليماته بإعادة القسائم.

ويتضح من التسلسل أعلاه أن الوزير العلي ارتكب عدة مخالفات جسيمة تستدعي معه مساءلته سياسياوهي:

- قام الوزير العلي بتأجيل تنفيذ توصيات اللجنة المختصة بسحب القسائم المخالفة.

- تطبيقه بأثر رجعي للقرار الوزاري رقم 54 لسنة 2015 على قسائم صدرت بها قرارات نهائية بالسحب.

- بعض القسائم التي أصدر الوزير العلي قرارات بإرجاعها تمثل مخالفتها بتأجير القسائم بالباطن وتلك المخالفات لا تزال مستمرة.

ولقد نصت المادة 20 من الدستور على أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين كما نصت المادة 29 على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

لقد ضرب الوزير د. يوسف العلي تجاهله تلك المواد الدستورية رغم يمين احترام الدستور وحماية المال العام فما قام به يمثل تعديا على نصوص حرص المشرعون على وضعها حماية للاقتصاد الوطني والمال العام وتحقيقا لسواسية الجميع أمام القانون.

ان كان جزء من أزمة التنمية الاقتصادية هو احتكار الدولة للأراضي والتراخي في تحريرها للقطاع الصناعي فان الأزمة الأخطر هي استخدام الأراضي المخصصة للصناعة والتخزين والحرفية - ولا نستثني هنا القسائم الزراعية والاسطبلات وغيرها - كمكافآت توزع لإرضاء نائب أو لشراء موقف سياسي أو تحويلها من أرض صناعية يفترض أن تكون رافدا اقتصاديا للدولة الى مساحة تأجير بالباطن.

وإن ما يؤسف له وحديث الحكومة اليوم عن ورقة للاصلاح الاقتصادي والمالي وتنويع مصادر الدخل إثر تراجع أسعار النفط وعجز الميزانية أن إجمالي القسائم الصناعية الموزعة لا توافق انتاج القطاع الصناعي وإذا عرف السبب بطل العجب... فحين يتجاوز الوزير المختص ويسلم قسائم لمن لا يستخدمها فيما المخصص لها فإنه من الطبيعي أن يكون الانتاج الصناعي في الدولة بلا أثر اقتصادي.

إن ما يحزن والحكومة تتحدث عن دعم الشباب ودفعهم الى العمل الحر أن طوابير طلبات الحصول على قسائم صناعية من قبل شباب طموح أراد تحمل المسؤولية والمساهمة في دفع الاقتصاد الوطني تمضي عليها سنوات انتظار حتى يقتل الطموح وذلك لأن هناك قرارات يصدرها الوزير لحماية المخالفين من أصحاب القسائم وابقائها تحت سيطرتهم رغم كل المخالفات.

إن يقينا بتفعيل أداة الاستجواب هو تأكيد لقسم دستوري عظيم يبدأ باحترام مواده وقوانين الدولة وأموال الشعب.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي

المحور الثاني: التقاعس في تفعيل صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

انطلاقا من أهمية الاستثمار في العنصر الوطني وتنويع مصادر الدخل صدر قانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 ابريل 2013 والمعدل بقانون رقم 2 لسنة 2014 والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 فبراير 2014 وأيضا اللائحة التنفيذية للقانون التي صدرت من وزير التجارة السابق بالقرار الوزاري رقم 522 لسنة 2014.

وبينما يعمل مجلس الأمة والحكومة لإقرار القوانين التي تفيد أبناء الشعب الكويتي نجد ان وزير التجارة والصناعة يتقاعس في تفعيل القوانين التي هي في صالح أبناء الشعب الكويتي على الرغم من وجوده في المنصب الوزاري منذ ما يقارب عاما كاملا وتحديدا منذ 24 مايو 2015 ما نعتقد بأنه اخذ فرصته الكاملة لتنفيذ القانون وتفعيله.

ولم نجد من الوزير العلي أي مبادرة للتعاون مع مجلس الأمة نحو تطبيق القوانين التي اقرها المجلس ونشرت في الجريدة الرسمية وأصبحت نافذة كما انه ومما لا شك فيه ان قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعول عليه الكثير من أبناء الشعب الكويتي والذين نفد صبرهم وهم يرون المماطلة في تنفيذ القانون وعدم مباشرة الصندوق لاختصاصاته التي انشئ من أجلها علاوة على الوعود الوهمية التي يطلقها المسؤولون عن الصندوق بين فترة وأخرى بأن الصندوق سيبدأ التمويل قريبا وذلك خلافا للواقع.

ومن أمثلة تقاعس وزير التجارة والصناعة حول القوانين رقم 2013/98 مما يلي:

1- صدور مرسوم بتشكيل أعضاء مجلس ادارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف مكافآت مبالغ بها لأعضاء مجلس الإدارة بما يصل لمبلغ 9 آلاف دينار شهريا إلا انه ومنذ تسلم الوزير للمنصب الوزاري لم يبد خطوات إصلاحية نحو مباشرة الصندوق لاختصاصاته التي انشئ من أجلها وان يقوم بوقف صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة متى ما تبين له تقاعس مجلس إدارة الصندوق عن القيام بالخطوات التي من شأنها ان يباشر الصندوق اختصاصاته.

2- مماطلة مجلس ادارة الصندوق بتفعيل دور الصندوق ما تسلل معه اليأس في نفوس الشباب الكويتي الطموح حيث وردت العديد من التصريحات على لسان مسؤولي الصندوق يعد فيها بأن التمويل للمبادرين سيبدأ قريبا وذلك خلافا للواقع.

3- الموافقة على ما يصل الى 59 مشروعا متضمنة أكثر من 83% منها في قطاع الأغذية مما يدل على عدم التنوع في المشاريع الموافق عليها وكذلك عدم وجود خطة واضحة لمجلس إدارة الصندوق في دعم مشاريع الشباب الكويتي علما بأن الموافقات الصادرة هي موافقات ورقية فقط دون ان يتم الصرف فعليا للشباب المبادرين.

مما لاشك فيه ان وزير التجارة والصناعة بصفته هو المسؤول الأول سياسيا عن تفعيل قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحيث ان الوزير قد تقاعس عن تطبيق قانون نافذ صدرت لائحته التنفيذية ونشرت بالجريدة الرسمية ويفترض ان يكون قد طبق وتم العمل به منذ شهور عديدة فنحن نضع اليوم النواب ممثلي الأمة امام مسؤولياتهم فالشعب الكويتي يريد ان يرى انجازات مجلس الأمة مطبقة على ارض الواقع وليس فقط قوانين تقر ولا تطبق فعندما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والاستمرار في صرف المكافآت المبالغ بها لأكثر من ثلاث سنوات دون ان يباشر الصندوق اختصاصاته التي أنشئ من اجلها فإننا أمام وزير متقاعس عن تنفذ قوانين اقرت من قبل مجلس الأمة ونشرت بالجريدة الرسمية ما يجب من خلالها ان يتقدم الوزير باستقالته فورا لعدم قدرته على تطبيق قانون صدرت لائحته التنفيذية منذ أكثر من عام.

الشعب الكويتي يريد أن يرى إنجازات مجلس الأمة مطبقة على أرض الواقع

استجوابنا تأكيد لقسم دستوري يبدأ باحترام قوانين الدولة والذود عن أموال الشعب

لم نجد من الوزير العلي أي مبادرة للتعاون مع مجلس الأمة

تسليم قسائم لمن لا يستخدمها فيما يخصص لها يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني

اجتماعات اللجان المؤقتة في فبراير 2016

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر فبراير والذي أصدره قسم التنسيق والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية وقد تبين في هذه الحلقة أن 6 اجتماعات عقدتها اللجان المؤقتة وأنجزت 4 مواضيع وتبقى على جدول أعمالها 166 موضوعا.

9 لجان مؤقتة عقدت اجتماعاتها في فبراير وبحثت المواضيع المدرجة

عقدت 9 لجان مؤقتة 6 اجتماعات في شهر فبراير استغرقت 7 ساعات و35 دقيقة وأنجزت خلالها 4 مواضيع وأعدت بها تقريرين.
ووفق تقرير أعده قطاع اللجان البرلمانية تبين أن اللجنة الاسكانية عقدت اجتماعين في فبراير فيما عقدت 4 لجان مؤقتة اجتماعا واحدا فقط وهي ذوو الاحتياجات الخاصة والمرأة والأسرة وتنمية الموارد البشرية والتحقيق في مكتب استثمار لندن والمكاتب الأخرى حول العالم وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 166 موضوعا وفيما يلي التفاصيل:

لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري

لم تعقد اللجنة اجتماعات في فبراير وقد أنجزت الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر.

لجنة الشباب والرياضة

لم تعقد اللجنة اجتماعات في فبراير ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 36 موضوعا منها:
- مشروع بقانون بشأن توافق قوانين الرياضة الكويتية والميثاق والنظم الاساسية للاتحادات الدولية.
- الاقتراح بقانون باضافة مادتين جديدتين برقمي 1 مكررا و1 مكررا أ الى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية.
- الاقتراح بقانون في شأن الاستثمار في القطاع الرياضي.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية.
- الاقتراح بقانون بانشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2007 بشأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.
- اقتراح بقانون بتعديل المادة 3 من القانون رقم 5 لسنة 2007 بشأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن دعم الاندية الرياضية.
- اقتراح بقانون بانشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.
- الاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.
- اقتراح بقانون بانشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.
- اقتراح برغبة لزيادة الميزانية المقررة للاندية الرياضية الشاملة من 500.000 خمسمائة الف دينار كويتي الى 1.000.000 مليون دينار كويتي حتى تستطيع الاندية الوفاء بمرتبات ومخصصات وبدلات اللاعبين وتطوير انشطتها وفرقها الرياضية (محال برسالة من لجنة الميزانيات والحساب الختامي).
- اقتراح برغبة لتشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية وجامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب لدراسة هذه الظاهرة (المخدرات والمؤثرات العقلية) واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب.
- اقتراح برغبة ان يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للشباب والرياضة بالتنسيق مع وزارة التربية باستعارة صالات المدارس او بصفة الايجار للاندية الرياضية حتى يتسنى لفرق الالعاب الجماعية استغلال الصالات للتمرينات على ان تكون بعد ساعات العمل المدرسي.
- اقتراح برغبة بخصخصة الاندية الرياضية مع مراعاة تحويل كل الدعوم الحكومية الحالية المرصودة لهذه الاندية كميزانيات الى جوائز مسابقات الاتحادات الرياضية على اختلافها على ان تكون هذه القيمة الحد الادنى قابلة للزيادة.
- اقتراح برغبة بإنشاء مراكز شباب لمناطق القصر وتيماء والنعيم والنسيم والعيون والواحة ومدينة سعد العبدالله.
- اقتراح برغبة بتفعيل انشطة مراكز الشباب من خلال اقامة الانشطة والمباريات للفرق الرياضية وخلق المنافسات بينهم وان يكون هناك تعاون وتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للشباب والرياضة باقامة الانشطة في المدارس خلال الفترة المسائية وممارسة كافة اوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي خلال العطلات الصيفية.
- اقتراح برغبة بتوفير الميزانية الكافية لترميم نادي الصليبيخات الرياضي مع تعديل ارضية ملعب كرة القدم الخاص به.
- اقتراح برغبة بأن تقوم وزارة الدولة لشؤون الشباب ممثلة بالهيئة العامة للشباب والرياضة وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم باعادة صالات المدارس ولو بصفة الايجار للاندية الرياضية حتى يتسنى لفرق الالعاب الجماعية استغلال هذه الصالات للتمرينات على ان يكون من بعد ساعات العمل الدراسي.
- اقتراح برغبة بإنشاء مجمع متكامل لاحراض السباحة في منطقة الجهراء يزود بمدربين متخصصين من ذوي الكفاءة على ان يضم قسما خاصا لذوي الاحتياجات الخاصة.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس لجنة الشباب والرياضة على تكليف اللجنة بدراسة المشكلات والعوائق التي تواجه الاندية الرياضية الشاملة والمتخصصة.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الطلب المقدم من بعض الاعضاء بتكليف اللجنة بالتحقيق في قرار ايقاف الاعلامي نادر كرم مقدم (الديوانية) والوقوف على اسبابه بعد ان ابدى رأيه في البرنامج على احداث اخفاق المنتخب الكويتي لكرة القدم في بطولة (خليجي 22) التي اقيمت مؤخرا بالرياض.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء بتشكيل لجنة استشارية تسمى «اللجنة الوطنية الرياضية الاستشارية» لمعاونة لجنة الشباب والرياضة في تقديم المشورة والدراسات والمقترحات لمعالجة كافة اوجه الاختلالات والمشاكل التي ادت الى انحدار الوضع الرياضي العام.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء المتضمن مجموعة من التوصيات منها احالة الموضوع الى اللجنة لتتولى التحقيق في اسباب ايقاف النشاط الرياضي في ضوء كل ما جاء او اثير بالجلسة ويتصل بصدور قرار ايقاف النشاط الرياضي.

اللجنة الإسكانية

عقدت اجتماعين في فبراير استغرقا 35 دقيقة وأنجزت 3 مواضيع وأعدت بها تقريرا واحدا وتبقى على جدول اعمالها 48 موضوعا منها:
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المادة (15) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.
- الاقتراح بقانون في شأن اضافة مادة جديدة برقم (28) مكررا الى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.
- الاقتراح بقانون في شأن تأسيس

التتمة ص13

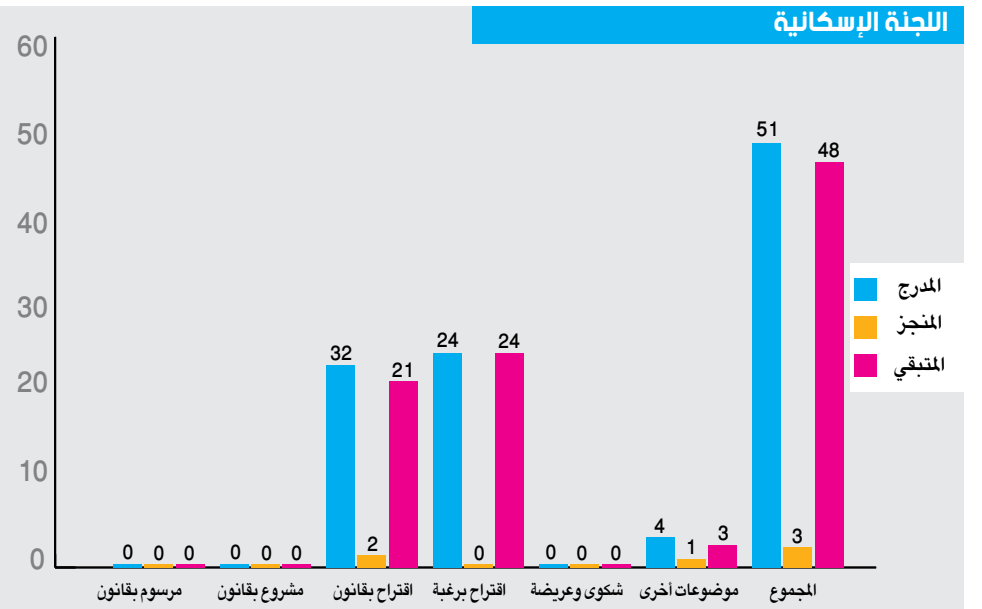

الموضوعات التي أنجزتها اللجنة الإسكانية

- الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 36 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.
- اقتراح بقانون باضافة فقرة جديدة الى المادة 5 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.
- تعديل على المادة رقم 36 مكررا أ الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية استثناء من احكام القانون رقم 66 لسنة 1998 المشار اليه بأن تعفى المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الاشغال ووزارة الكهرباء والماء من احكام قانون المناقصات العامة ومن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وذلك فيما يتصل بالمشاريع ذات الصلة بأعمال قوانين الرعاية.

اجتماعات اللجان المؤقتة في فبراير 2016

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر فبراير والذي أصدره قسم التنسيق والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية وقد تبين في هذه الحلقة أن 6 اجتماعات عقدتها اللجان المؤقتة وأنجزت 4 مواضيع وتبقى على جدول أعمالها 166 موضوعا.

27 موضوعا مدرجة على جدول ذوي الاحتياجات أهمها إنشاء مجمع للمعاقين

تتمة المنشور ص12

شركات عقارية للإسكان.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29) مكررا للقانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون باستبدال نص المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة في القرض السكني.

- الاقتراح بقانون في شأن منح المواطنين الذين تم استملاك شققهم في مجمع الصوابر الأولوية في الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن المدن السكنية.

- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقترح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) الى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن بنك التسليف والادخار.

- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (4 مكررا) الى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار.

- الاقتراح بقانون بإنشاء صندوق المرأة الإسكاني.

- الاقتراح بقانون في شأن توفير الوحدات السكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (4 البند 4) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا أ) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. (رسالة من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية).

- اقتراح بقانون في شأن توفير الوحدات السكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية.

- رسالة بإحالة الشكوى رقم 202 من لجنة العرائض والشكاوى الى لجنة الشؤون الاسكانية وذلك بعد فحص الشكوى وإعمالا لحكم المادة 156 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم احالة الشكوى الى اللجنة الاسكانية بحكم اختصاصها.

- تعديل مقدم بتعديل بصيغة احكام المادة (19) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة

عقدت اجتماعا واحدا في فبراير استغرق ساعتين ولم تنجز موضوعات وتبقى على جدول اعمالها 27 موضوعا هي:

- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الاقتراح بقانون بشأن تعديل احكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الاقتراح بقانون في شأن حقوق ورعاية المعاقين.

- الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين الى القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة برقمي (12 مكررا و 12 مكررا أ).

- الاقتراح بقانون بإنشاء تعديل بعض احكام القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون في شأن مجمع قائد الإنسانية «صباح الأحمد» لذوي الاحتياجات الخاصة.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (40 مكررا) الى القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة (41) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الاقتراح بقانون بشأن تعديل القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح برغبة بأن يتم منح ذوي الإعاقة الشديدة افضلية الحصول على الرعاية السكنية اثناء وصول دوره دون الدخول في نظام القرعة أن يعطى حرية اختيار الوحدة السكنية قبل الآخرين في الدفعة بعد ان يتم اطلاعه على خريطة المنطقة حتى يختار منزله بالقرب من خدمات المنطقة.

- اقتراح برغبة بإنشاء مراكز تأهيل للمعاقين ذهنيا يتم تدريبهم فيها على مهن او هوايات تناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وذلك على أيدي خبراء متخصصين في هذا النوع من التدريب.

- اقتراح برغبة بإنشاء إدارة في كل محافظة من محافظات الكويت لترعى مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة ويسهل انجاز معاملاتهم والإجراءات الخاصة بهم وبأولياء أمورهم.

- اقتراح برغبة إنشاء إدارة خاصة تعنى بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة ومتلازمة الداون الأمر الذي يؤسس للتعليم المتوسط والثانوي لهذه الفئة وبما يضمن تطور التنظيم الاداري والتربوي للمعلمين والاداريين القائمين على فئة الاحتياجات الخاصة وبرنامج متلازمة الداون.

- اقتراح برغبة بإنشاء ناد رياضي خاص لحالات الإعاقة الذهنية بمختلف أنواعها وتجهيزه بالمستلزمات المطلوبة.

- رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة بإحالة تقرير ديوان المحاسبة حول الملاحظات المتعلقة بأوجه العمل بالمجلس الأعلى لشؤون المعاقين الى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة.

-تعديل مقدم بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تعديل مقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على البند 16 من المادة 48 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تقضي بأنه يجب على الهيئة تقديم تقرير سنوي عن أعمالها لمجلس الأمة ومجلس الوزراء حول ما تم تنفيذه خلال السنة الماضية وما هو مخطط له خلال السنة المقبلة.

لجنة الموارد البشرية الوطنية

عقدت اجتماعا واحدا في فبراير استغرق ساعتين ولم تنجز موضوعات وتبقى على جدول أعمالها 39 موضوعا منها:

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

- الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مركز إعداد القياديين.

- الاقتراح بقانون بشأن التعيين في الوظائف القيادية.

- الاقتراح بقانون بشأن شروط تولي المناصب القيادية.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- الاقتراح بقانون اضافة فقرة جديدة للمادة (6) من القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- الاقتراح بقانون في شأن بعض الأحكام الخاصة بمرتبات الموظفين الكويتيين.

- الاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بناء على الزيادة السنوية في معدل التضخم حسب الرقم القياسي العام بالإدارة المركزية للإحصاء.

- الاقتراح بقانون في شأن زيادة بواقع 25 % من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر خاص.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة (6) من القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- اقتراح بقانون في شأن المستحقات المالية والتأمينية لشاغلي الوظائف القيادية حال انتهاء الخدمة.

- اقتراح برغبة بصرف راتب الدرجة التي تتم ترقية الموظف دون انتظار لتوفير اعتماد مالي للوظيفة الاعلى وذلك للقضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي.

- اقتراح برغبة بإنشاء مركز اكاديمي للاستفادة من العلماء والخبراء الوطنيين المحالين للتقاعد في نقل الخبرات الوطنية في كافة التخصصات العلمية والنظرية والتطبيقية للراغبين في التوظيف من خريجي المرحلة الثانوية او الجامعية او المعاهد.

- وضع أسس اجرائية وموضوعية لاختيار شاغلي الوظيفة القيادة والعامة بالدولة دون استثناءات وكذا النظم الكفيلة بتطوير أدائهم وذلك في ضوء الوضع القانوني الحالي بهدف الوصول الى اصدار تشريعات مبنية وفقا للعدالة الاجتماعية التي نص عليها الدستور.

- متابعة الجهات الحكومية في اصدارها اللوائح التنفيذية الخاصة بالموارد البشرية المكملة للقوانين التي يتعين اصدارها في حينه وتطويرها.

- التأكد من التزام الحكومة بأعمال قواعد الإحلال والتجديد للموارد البشرية واختيار الكفاءات لتولي الوظائف القيادية والإشرافية داخل كل جهة حكومية او اهلية.

- الاستفادة من الطاقات البشرية الوطنية ذات الكفاءة في القطاعين

التتمة ص14

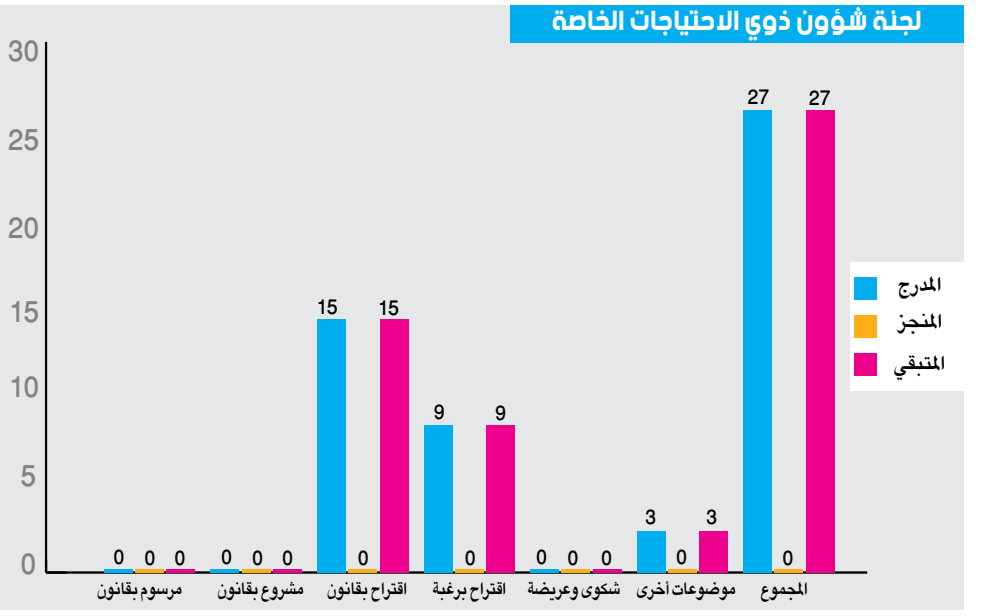

اجتماعات اللجان المؤقتة في فبراير 2016

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر فبراير والذي أصدره قسم التنسيق والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية وقد تبين في هذه الحلقة أن 6 اجتماعات عقدتها اللجان المؤقتة وأنجزت 4 مواضيع وتبقى على جدول أعمالها 166 موضوعا.

أوضاع البدون وأبناء الكويتيات أهم الاقتراحات في لجنة حقوق الإنسان

تتمة المنشور ص13

الخاص والحكومي.

- رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة بإحالة تقرير ديوان المحاسبة عن القرارات الادارية المتعلقة بالوظائف الإشرافية لبعض الجهات ذات الميزانيات الملحقة الى لجنة تنمية الموارد البشرية.

لجنة حقوق الإنسان

لم تعقد اللجنة اجتماعات وتبقى على جدول اعمالها 10 مواضيع هي:

- الاقتراح بقانون بإنشاء ديوان المظالم.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق القانونية والمدنية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون بشأن معالجة أوضاع أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي.
- اقتراح برغبة بتقديم التسهيلات للأشقاء السوريين في الكويت ومنح اذن اقامة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد لمن لا يملك اقامة صالحة والسماح للسوريين المقيمين بالكويت بتقديم طلبات التحاق بعائل والايعاز لبيت الزكاة وصندوق اعانة المرضى لتقديم مساعدات مالية وعينية وإعفاء السوريين المخالفين لقوانين الكويت من عقوبة الترحيل والتسفير إلى بلدهم لظروف الحرب.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على رسالة رئيس لجنة حقوق الانسان يطلب فيها تكليف اللجنة دراسة ما توصل اليه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية من حلول لمعالجة اوضاع هذه الفئة.
- زيارة لجنة حقوق الانسان المفاجئة للمؤسسات الإصلاحية.

لجنة شؤون المرأة والأسرة

عقدت اللجنة اجتماعا واحدا استغرق ساعة ونصف الساعة ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها موضوعان هما:

- الاقتراح بقانون في شأن المجلس الأعلى للأسرة.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الأمة بالموافقة على الطلب المقدم من رئيس لجنة المرأة والأسرة على أن تقوم اللجنة بدراسة موضوع إقامة أولاد الكويتيات المتزوجات من غير كويتي مع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الصحة.

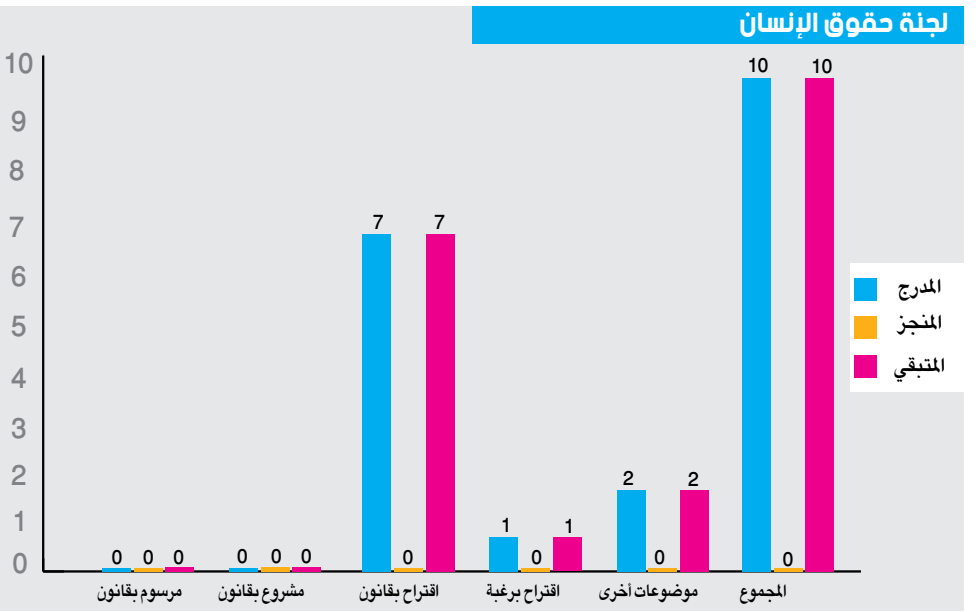

لجنة التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم

عقدت اللجنة اجتماعات وأنجزت موضوعا واحدا وهو التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم وكيفية ادارتها وآلية اتخاذ قراراتها وكل ما يتعلق بها.

اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون التشريعية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية

لم تعقد اللجنة اجتماعات وتبقى على جدول اعمالها 3 موضوعات وهي:

- اقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح.
- اقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح.
- اقتراح بقانون بشأن تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

تقرير حول عمل لجان المجلس المؤقتة

اسم اللجنة	حركة الموضوعات الاجمالية			بيان بما تم بشأن الموضوعات المحالة إلى اللجان حسب نوع الموضوع																الاجتماعات والتقارير	
	إجمالي المتبقي من الشهر السابق	المحال خلال الشهر الحالي	اجمالي المدرج	مرسوم بقانون		مشروع قانون		اقتراح بقانون		اقتراح بقرار/ برغبة		شكوى وعريضة والتماسات		أخرى		المجموع		عدد الاجتماعات	عدد ساعات الاجتماعات	عدد التقارير
				منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق			
الجواب على الخطاب الأميري	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-
الشباب والرياضة	34	2	36	-	-	-	1	-	12	-	19	-	-	4	-	-	36	-	-	-
الإسكانية	46	5	51	-	-	-	-	2	21	-	24	-	-	3	1	3	48	2	-0,35	1
ذوو الاحتياجات الخاصة	24	3	27	-	-	-	-	-	15	-	9	-	-	3	-	-	27	1	2	-
الموارد البشرية	39	-	39	-	-	-	2	-	30	-	2	-	-	5	-	-	39	1	2	-
حقوق الإنسان	10	-	10	-	-	-	-	-	7	-	1	-	-	2	-	-	10	-	-	-
المرأة والأسرة	1	1	2	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	1	-	-	2	1	1,30	-
التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار في لندن وحول العالم	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	-	1	1,30	1
المشتركة «التشريعية والمالية»	3	-	2	-	-	-	-	-	3	-	-	-	-	-	-	-	3	-	-	-
المجموع	159	11	170	-	-	-	3	2	89	-	55	-	-	19	2	4	166	6	7,35	2

الحمود: حريصون على النهوض بالسياحة لتنويع مصادر الدخل

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان السياحة أصبحت صناعة كباقي الصناعات وتمثل موضوعا يحظى بفكر تطويري بالنسبة لنا في وزارة الإعلام منذ انتقال قطاع السياحة إليها العام الماضي. وذلك من منطلق حرص الحكومة على النهوض بالقطاع السياحي وتنميته بهدف تنويع مصادر الدخل وإيلائه اهتماما كبيرا بغية خلق مزيد من فرص العمل للشباب.

وقال الحمود في كلمته خلال افتتاح مؤتمر (السياحة والتنمية الواقع والمستقبل) امس إنه تمت إعادة هيكلة قطاع السياحة وتطويره وتفعيل دوره إلى جانب تشكيل اللجنة العليا للسياحة من أجل وضع الرؤية والاستراتيجية السياحية لدولة الكويت موضع التنفيذ.

وذكر أن هذه الاستراتيجية ضمت في عضويتها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بهدف النهوض بالقطاع السياحي وتطويره وتنميته بعيدا عن الأنماط التقليدية التي تعتمد على العائدات النفطية كمورد رئيس للدخل الوطني.

وأوضح أن شعار المؤتمر يجسد الحاجة الحقيقية والملحة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني في الدول التي تعتمد اقتصاداتها بالدرجة الأولى على النفط في ظل ما تشهده أسعاره من انخفاضات ليصبح تنويع مصادر الدخل بمثابة السياج الآمن للاقتصادات البترولية داعيا إلى أن تكون السياحة اختيارنا للوصول إلى هذا الهدف التنموي.

الشيخ سلمان الحمود

وشدد الحمود على أنه أصبح لزاما تبني السياحة كصناعة وتوفير كل الدعم السياسي والفني والإداري للنهوض بها مشيرا إلى أن اعتماد خطة إعلامية تسويقية للمزايا وعناصر الجذب السياحي التي تقدمها كل دولة خليجية لحركة السياحة يعد أساسا مهما لتطوير السياحة بين دول مجلس التعاون.

من جهتها قالت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر نبيلة العنجري أن الكويت تتميز بعدد من نقاط القوة التي تجعلها وجهة سياحية ومنها ارتفاع عدد الزوار الخليجيين والعرب والأجانب البالغ نحو مليونين ونصف المليون زائر سنويا بنسبة نمو تبلغ 5 في المئة سنويا مما يشكل مجالا خصبا لأنواع السياحة العائلية والترفيهية وسياحة الأعمال وسياحة التسوق.

مشروع لإدارة تنمية سواحل البلاد

أبرمت الهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية عقد مشروع الإدارة المتكاملة لتنمية سواحل البلاد . وقال المدير العام لهيئة البيئة ورئيس مجلس إدارتها الشيخ عبدالله الحمود خلال توقيع العقد امس إن المشروع يضع نظما ولوائح للأنشطة الساحلية بمختلف أنواعها وإطار عمل تنظيميا للبرنامج مبينا أن كلفة المشروع تبلغ 645 ألف دينار كويتي ويستمر ثلاث سنوات.

وعن مراحل المشروع أفاد بأنها تتمحور حول إدارة وتحليل البيانات الخاصة بالبيئة الساحلية وتقسيم خط الساحل بتطبيق تقنية المعلومات الجغرافية ووضع نظام خاص بالسواحل وخطة رصد مستمرة فضلا عن تدريب دوري للكوادر الوطنية في هيئة البيئة.

من جانبها قالت المدير العام لمعهد الأبحاث د سميرة عمر ان أهداف المشروع تشمل تحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة الساحلية ومراجعة الخطط القطاعية الحالية والمستقبلية المنفذة قبل مؤسسات الدولة.

عزام الصباح: المرأة الكويتية رائدة في الأعمال التجارية

سفير دولة الكويت الشيخ عزام الصباح خلال المنتدى العالمي لسيدات الأعمال

أكد عميد السلك الدبلوماسي سفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام المبارك ان المرأة الكويتية رائدة في مجال الأعمال التجارية على مستوى المنطقة. وقال في كلمة خلال حضوره فعاليات (المنتدى العالمي لسيدات الأعمال) الذي رعته قرينة عاهل البحرين الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة إن مشاركة سيدات أعمال من الكويت في هذا المنتدى تؤكد مكانة ودور المرأة الكويتية في الاقتصاد الكويتي.

وأوضح السفير ان دولة الكويت تقدم التسهيلات الى القطاع الخاص في مختلف المجالات وتعمل على تشجيعه باعتباره شريكا أساسيا ومساهما رئيسيا في التنمية التي تحرص الكويت على استمراريتها وتطويرها.

يذكر ان المنتدى العالمي لسيدات الاعمال الذي افتتح امس الاول الاثنين برعاية وحضور قرينة العاهل البحريني الاميرة سبيكة بنت ابراهيم ال خليفة يبحث تطوير العلاقات بين سيدات الاعمال في المنطقة والتعرف على ابرز التحديات التي تواجههن. ويهدف المنتدى إلى تنمية العلاقات الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات للاندماج واستيعاب الدور الاقتصادي للمرأة ودعم الرؤى الاقتصادية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وطرح مبادرات مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي.

برنامج لتطوير مهارات الطلبة بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني

أطلقت وزارة التربية امس برنامج (تقدم) بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني وبنك (اتش.اس.بي.سي) في دعم وتطوير المهارات الحياتية بين طلبة المدارس.

وقال وكيل الوزارة د. هيثم الأثري في تصريح للصحافيين على هامش إطلاق البرنامج إن البرنامج الذي يقدم باللغة الانكليزية ويشهد مشاركة نحو 240 طالبا وطالبة سيتم تطبيقه تجريبيا لسبعة أسابيع في 12 مدرسة بواقع ست مدارس ثانوية للطلاب ومثلها بالمرحلة المتوسطة للطالبات بإشراف من قسم التوجيه الفني للغة الإنكليزية بكل منطقة تعليمية وإشراف من التوجيه الفني العام للغة الإنكليزية. وأوضح أن البرنامج سيبدأ تطبيقه في المرحلة المتوسطة أولا وإن كانت نتائجه إيجابية بالإمكان تطبيقه في المرحلة الإبتدائية مشيرا إلى إمكانية الاستعانة بمعلمين من الجنسية البريطانية والأمريكية لتدريس مادة اللغة الإنكليزية إن كان هناك مجال لذلك كما يتضمن التعاون مع المجلس الثقافي البريطاني إعداد برامج تدريبية لجميع المعلمين في الكويت.

د. هيثم الأثري

المواصلات: لا استغناء عن أي موظف بعد الخصخصة

أكدت الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والقانونية والناطق الرسمي باسم وزارة المواصلات بثينة السبيعي أن الوزارة لن تستغني عن أي موظف أو تهدر حقوق أو مكتسبات موظفيها في حال خصخصة قطاعاتها.

وشددت السبيعي في تصريح صحافي امس على حرص الوزارة على حقوق جميع موظفيها ومكتسباتهم الوظيفية نافية صحة ما أشيع بخصوص استغناء الوزارة عنهم في حال خصخصة قطاعاتها.

وطمأنت جميع موظفي وزارة المواصلات خصوصا العاملين في القطاعات التي تمت أو ستتم خصخصتها كقطاع الاتصالات والنقل والبريد بحفظ أماكنهم ومناصبهم الوظيفية مع انتقالهم إلى تبعية الهيئة أو الشركات الجديدة بعد تدريبهم وتأهيلهم لمواكبة تطورات العمل أو ترك الخيار لمن يريد الانتقال إلى أي وزارة أخرى.

وذكرت أن هذه الخطة تعني عدم الاستغناء عن أي موظف أو هدر لحقوقه ومكتسباته الوظيفية سواء ببقائه في الهيئة أو الشركات أو الانتقال إلى وزارة أخرى وذلك حسب توجيهات وزير المواصلات عيسى الكندري ووكيل الوزارة م. حميد القطان.

وبينت أن خطة الانتقال إلى خصخصة جميع قطاعات الوزارة لن تتم في ليلة وضحاها لافتة إلى أن الخطة سوف تستغرق حوالي خمس سنوات أو أكثر لضمان الدراسة الكافية من كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتسوية أوضاع جميع الموظفين في هذه القطاعات دون المساس بحقوقهم.

وأكدت أن خصخصة قطاعات وزارة المواصلات سيعود بالفائدة على الموظفين بها وكذلك المواطنين والمقيمين المستفيدين من خلال تحسين الخدمات المقدمة وتشجيع المنافسة والارتقاء بالخدمة.

وكان رئيس الهيئة م. سالم الاذينة قد صرح مطلع شهر مارس الجاري بأن الكويت تعتزم خصخصة أربعة أجزاء من قطاع الاتصالات من بينها البنية التحتية وخدمة الهاتف الثابت للمنازل والمقاسم الدولية ومقاسم انزال للكوابل الدولية.

العيسى: منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في مواجهة المشكلات المجتمعية

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى أن منظمات المجتمع المدني تعد ركيزة أساسية لتحقيق التقدم لاسيما التنمية البشرية.

وقال الوزير العيسى في كلمته الافتتاحية لملتقى العمل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني الذي تنظمه كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ويستمر ثلاثة أيام وأضاف أنه مع تزايد حجم المشكلات المجتمعية يبرز دور منظمات المجتمع المدني لمساعدة الدولة في الأعمال التطوعية والخدمات الاجتماعية وذكر أن الملتقى يهدف إلى إلقاء الضوء على العمل الذي تقوم به هذه المنظمات إضافة إلى الدور المناطة به كلية العلوم الاجتماعية في مد جسور التعاون مع هذه المنظمات لتحقيق التنمية المنشودة.

د. بدر العيسى اثناء افتتاح المعرض

.. وخلال ملتقى العمل الاجتماعي

من جانبه قال مدير جامعة الكويت د. حسين الأنصاري في كلمته إن فعاليات الملتقى تسعى لإبراز فكرة الخدمة الاجتماعية ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيقها إلى جانب إبراز دور الجامعة في خدمة كل فئات المجتمع مبينا أهمية التعاون المشترك بين الجانبين في هذا الصدد.

من ناحيته أكد عميد كلية العلوم الاجتماعية الرئيس الأعلى للملتقى د. حمود القشعان ان المشاركة الواسعة من قبل خبراء من دول مجلس التعاون الخليجي في فعاليات الملتقى يجعل التوصيات الصادرة عنه تنفيذية من خلال التعرف على التجارب الناجحة في دول المجلس وكيفية التعاون فيما بينها.

بدوره قال رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالكلية ورئيس الملتقى د. علي الزعبي إن عصر العولمة ساهم في تغيير أنماط الحياة وأثر تأثيرا كبيرا في منظومة القيم الإنسانية وجعل من وتيرة الحياة أسرع مما نتوقع وأدخلنا في نمط العلاقات القصيرة والمكثفة.

جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم 13 أبريل المقبل

أكد وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فريد عمادي أن الكويت لا تدخر جهدا ماديا أو معنويا في خدمة كتاب الله عز وجل ورعايته وتكريم حفظته. وقال عمادي في تصريح صحافي بمناسبة قرب انطلاق جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم وقراءاته وتجويد تلاوته في نسختها السابعة المقررة في 13 أبريل المقبل إن تنظيم الوزارة لجائزة الكويت الدولية يأتي في إطار دورها الريادي والحضاري الذي يشهد به الجميع ودعا شباب الكويت إلى الاستعداد والمشاركة الفاعلة في الجائزة التي تشهد منافسة بين شباب العالم الإسلامي الذين يفدون إلى أرض الكويت من اكثر من خمسين دولة عربية واسلامية.

وأشار إلى أنه في السنوات الأخيرة والكويت يشهد لها القاصي والداني أنها من أكثر دول العالم الإسلامي اهتماما بالقرآن الكريم ورعاية أهله وحافظيه ومعلميه مبينا أن هذه الجائزة تتميز عن غيرها من المسابقات الدولية من حيث الترتيب والتنظيم وآلية الاختبارات للمتسابقين والانشطة المصاحبة لها.

وأضاف عمادي أن الجائزة تحتوي على أفرع ليست موجودة في المسابقات الاخرى كأفرع القراءات وفرع المشروع التقني وفرع اختيار شخصية عالمية قرآنية لتكريمها تقديرا لجهودها في خدمة القرآن الكريم.

هيئة الشباب: استراتيجية لتنفيذ مشروعات شبابية طموحة

قال المدير العام للهيئة العامة للشباب عبدالرحمن المطيري إن الهيئة ستعمل على وضع استراتيجية لتنفيذ مشروعات شبابية طموحة لإبراز طاقات الشباب وابداعاتهم.

وقال على هامش افتتاحه امس المعرض الفني الوطني (وطني الكويت سلمت للمجد) نيابة عن راعي المعرض وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود إن إطار هذه الاستراتيجية يعتمد على رؤية وزارة الدولة لشؤون الشباب وكذلك الوثيقة الوطنية للشباب التي قدمت لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد عقب مؤتمر (الكويت تسمع). وأضاف أن الهيئة ستعمد إلى عقد حلقات نقاشية مع الشباب في المحافظات الست للانصات للآراء الشبابية في نوعية وماهية المشاريع والأنشطة والفعاليات والخدمات التي يرغبون فيها باعتبارهم الشريك الأول للهيئة في سعيها نحو خدمتهم.

عبدالرحمن المطيري خلال افتتاح المعرض الفني الوطني (وطني الكويت سلمت للمجد)

ولفت المطيري إلى أن هذا المعرض المقام بحديقة الشهيد ويستمر ثلاثة ايام يعد مساحة شبابية تبرز مهارات ابداعية حقيقية لابنائنا الطلبة.

الوفيات

- **عبدالله خميس عبدالله، 74 عاما، (شيع)**، رجال: الروضة، صالة دسمان، شارع علي سليمان بوكحيل، تلفون: 97227007، نساء: الشهداء، ق4، ش418، م10.
- **بدر عبدالرضا عبدالله عبدالله، 53 عاما، (شيع)**، رجال: حسينية سيد محمد، سلوى، شارع المسجد الأقصى، تلفون: 55999538، نساء: الرميثية، ق3، ش ناصر المبارك، م64، تلفون: 97533559
- **فضيلة عكاب مجيد العيداني، زوجة: محمد حسن عبدالسيد الفودري، 65 عاما، (شيعت)**، صباح السالم، ق13، الشارع الثاني، ج6، م38، تلفون: 51123321 - 65883408
- **هديبة سالم مطلق الرشيدي، ارملة: ضيف الله عبدالله ضيف الله الرشيدي، 87 عاما، (شيعت)**، رجال: اشبيلية، ق2، شارع 210، منزل 11، تلفون: 99663053، نساء: العارضية، ق11، ش 1، ج 1، م11، تلفون: 97606661
- **أحمد عبدالله ملا احمد، 90 عاما، (شيع)**، رجال: الدعية، ديوان العوضي، تلفون: 99713750، نساء: الفنطاس، ق4، ش1، م19
- **شيخة مطارد الرشدان، ارملة: عبدالله سعد الملطوم، 79 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الاندلس، ق4، ش20، م262. تلفون: 99803572 - 97818841، نساء: الاندلس، ق10، ش1، م233، تلفون: 94087880

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.21
الشروق	05.41
الظهر	11.53
العصر	03.23
المغرب	06.05
العشاء	07.23

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع